إعمار قطاع غزة ونموذج "اتفاق المنحة القطرية"!

كتب حسن عصفور/ دون أن يتم الكشف عن تفاصيل الاتفاق "الثلاثي" الخاص بالمنحة القطرية لقطاع غزة، فالمؤشرات تؤكد، ان قطر وحكومة السلطة الفلسطينية وبموافقة دولة الكيان وحكومة حماس، انتهت عقدة أموال دعم الأسر المحتاجة، وآلية الصرف تحت إشراف سلطة النقد (بنك مركزي فلسطيني انتقالي)، ولن تستلم حماس ما كان يصلها مالا نقديا أو ما يعرف محليا بـ "الكاش"، تحت ضغط حكومة بينيت، التي "تنمرت" بعد حرب غزة لتبدو أنها أكثر تشددا من حكومة نتنياهو.

اتفاق "المنحة القطرية"، جاء تحت ضغط الحاجة الإنسانية للأسر المحتاجة والفقيرة في القطاع، وأجبرت حماس على التخلي عن "شروطها" التي سبق وأن أعلنها رئيسها في غزة يحيى السنوار، ومعها موافقة تل أبيب على كل اسم سيتم الصرف له، موافقة تشير الى أن "الحاجة أم القبول".

ومبدئيا، تصرفت حماس بصوابية عدم التمترس خلف "شروط" لن يتم قبولها، والاستمرار بالرفض نتاجه مزيدا من الفقر أو مزيدا من الحرب، وكلاهما أمر مر وخيار صعب وقد يبدو غير ممكن في الوقت الراهن، خاصة العودة للحرب ردا، لأسباب عدة.

وما دام قيادة حماس، خاصة الغزية منها، لجأت لـ "تفكير عملي – واقعي"، في أموال "المنحة القطرية" لحل مشكلة أسر محتاجة، فهي مطالبة بأن تكون أكثر مرونة فيما يتعلق بشروط إعادة "إعمار قطاع غزة"، بما يؤدي موضوعيا الى عملية إسراع التنفيذ، بدلا من البقاء ضمن قاعدة إما أو، والتي سقطت عمليا في اتفاق توزيع المنحة القطرية.

تستطيع حماس، ان تتفق مع مصر على آلية ما تفتح "الطريق السريع" نحو إعمار ما يجب إعماره، وتضع رؤيتها الخاصة، بحيث تساعد في أن تكون حكومة السلطة الفلسطينية هي الجهة المركزية فلسطينيا، كمشرف مشارك مع الشقيقة مصر، وتشكيل لجنة فنية خاصة من "اتحاد المهندسين – شركات مهندسين" ومعهم "اتحاد رجال الأعمال" ويمكن مشاركة ممثلين لحكومة حماس عبر تلك الهيئات دون أن يكون ذلك تمثيلا رسميا.

السؤال المركزي، هل تنازل حماس لصالح اتفاق "المنحة القطرية، بحيث تكون حكومة السلطة هي الطرف المشارك مع حكومة قطر، ولا وجود رسمي لحماس، هو "موقف مبدئي" ام "موقف انتهازي" جاء بأمر قطري، فلو كان مبدئيا، ليصبح نموذجا نحو اتفاق لـ إعمار قطاع غزة" لأن الحاجة هنا أكثر قيمة استراتيجية من دعم أسر محتاجة، خاصة وأن فصل الشتاء قادم، والمدارس قادمة، وسكان قاعات الأونروا قد لا يجدون ملجأ لهم.

لو أن الأمر "حاجة الناس" وترميم قطاع غزة هي القاعدة يجب التفكير بذات منطق المنحة القطرية، لتصبح الحكومة المركزية هي الشريك الرسمي، وحكومة حماس شريك من الباطن، أما لو كانت الموافقة من "أجل عيون قطر وليس فلسطين"، فنحن هنا أمام مسار خطير جدا، ليس فقط تتجسد في منع الإعمار وإعادته، بل أن القرار فقد كل أثر وطني، وتحول الي مسألة حزبية خاضعة للمصلحة الذاتية، تباع وتشترى، ما ينذر بخطر مركب من حيث السلوك والفعل والتقييم.

وكي لا تصاب حماس بتهم استبدال الحزبوي بالوطني، عليها أن تساعد الشقيقة مصر في التوصل لاتفاق يطلق شرارة الإعمار، وفقا لمنطق اتفاق المنحة القطرية، مع ضمانات اللجان الفنية والتمثيل الخاص وفق "شروط عملية".

حماس قبل حكومة عباس من عليها أن تبادر لفتح طريق إعمار قطاع غزة بعد أن فتحتها للمنحة القطرية، ووافقت على كل ما طلب منها "دون شروط"...

لم يعد هناك ترف زمني للتلاعب بمصير من أصابتهم حروب دولة الكيان منذ عام 2008 حتى 2021، بكوارث التهجير الداخلي، وتشريد فوق التشريد.

ملاحظة: كتلة "الإسلاموي" منصور عباس تمارس شكلا جديدا من الإرهاب السياسي، اخترعت بدعة جديدة، قال ممنوع على القائمة المشتركة تقديم اقتراحات تزعج حكومة بينيت لابيد...نيال "حكومة تهويد القدس والأقصى فيك" يا حنون!

تنويه خاص: تهنئة لقيادة حماس الجديدة، والتي سجلت احترامها لنظامها الداخلي...السؤال الأهم هل يمكن لها أن تكسر جدار الانقسام أم تعززه أكثر فأكثر نحو فصل وانفصال..الجواب برسم " رباعية حماس" الجديدة!

الأونروا بدأت حربا ضد الفلسطيني عبر حماس تنفيذا لأمر أمريكي!

كتب حسن عصفور/ في شهر يوليو 2021، هللت كثيرا من الأوساط الفلسطينية عندما أعلنت أمريكا قرارها بإعادة دعم وكالة "الأونروا"، وتقديم الأموال التي أوقفتها إدارة ترامب، كجزء من الضغط لمحاربة "الفلسطينية"، كهوية ورمز لقضية وطنية، ولفرض حلها التهويدي على الشعب الفلسطيني.

ولكن، تجاهلت كل الأطراف الفلسطينية جوهر الاتفاقية بين وكالة أونروا والولايات المتحدة الأمريكية، التي دعت عمليا الى تغيير جوهري في مهام الوكالة منذ تأسيسها من قبل الأمم المتحدة في قرارها رقم 302 ديسمبر 1949، حيث تركز الأمر على خدمة اللاجئين الفلسطينيين نتيجة تهجيرهم من وطنهم بعد الحرب الاغتصابية عام 1948.

الاتفاقية الأخيرة الموقعة، تحدث تغييرا جوهريا في المهام والوظيفة للوكالة الأممية، وفك ارتباط كلي بالغرض الذي أنشئت من أجله، وعمليا انتقلت من وكالة غوث الى وكالة رقابة وأمن، حيث نصت "الوثيقة في مجملها تشكل التزامات سياسية من قبل الأونروا والولايات المتحدة للسنتين التقويميتين 2021 و2022". و"انسجاما مع جميع وكالات الأمم المتحدة، لا يمكن للأونروا وموظفيها الانحياز إلى أي طرف في الأعمال العدائية، أو الانخراط في خلافات ذات طبيعة سياسية أو عرقية أو دينية أو أيديولوجية".

وتضيف، "لن تقدم الولايات المتحدة أي مساهمات إلى "الأونروا" إلا بشرط أن تتخذ "الأونروا" جميع التدابير الممكنة لضمان عدم استخدام أي جزء من مساهمة الولايات المتحدة؛ لتقديم المساعدة إلى أي لاجئ يتلقى تدريباً عسكرياً كعضو فيما

يسمى بجيش التحرير الفلسطيني أو أي منظمة أخرى من نوع الفدائيين أو قد شارك في أي عمل إرهابي".

نص يعلن بوضوح تام، انتقال وكالة أونروا من الإنساني الى البوليسي، ترجمة تلك الفقرة يتطلب تشكيل جهاز أمني خاص لمراقبة وملاحقة من ينطبق عليهم الشرط الأمريكي، ولأن الوكالة الدولية لا تمتلك قدرة لذلك، فهي ستعتمد عمليا على أجهزة أمنية أخرى لتحقيق الهدف المطلوب، ومنها بالتأكيد، أمن دولة الكيان وكذلك أجهزة الأمن الأمريكية وكل من تراها "صديقة" للوصول الى تصنيف الفلسطيني في جداول الأونروا بين "إرهابي وغير إرهابي" وبأثر رجعي وليس قادم أيضا.

اتفاقية تشكل خطرا حقيقا على مسار القضية الوطنية محليا ودوليا، وستبدأ دولة الكيان وأمريكا باستخدام ما يصدر عن الوكالة كوثائق إثبات لإدانة "الفلسطيني"، واضعاف روايته أمام المؤسسات الدولية وخاصة الجنائية الدولية.

ولم تتأخر الوكالة الدولية عن تنفيذ نص الاتفاقية، حيث بادرت بإصدار بيان "سياسي" بامتياز يدين حركة حماس بأنها تستخدم مدارس الوكالة ومنشآتها لبناء أنفاق تستخدم في العمل العسكري ضد إسرائيل، ولم تقف عند تهمة الأنفاق، بل ذهبت الى اتهامها بخطف أحد مدراسها ما يهدد "حرمتها"، وعودة الدراسة أليها.

ودون التدقيق، في مضمون البيان "الفني"، فلو كان الأمر علاجا لأمر ما يهدف الى حماية المدارس والمنشآت، كان لهم سلوك طرق أخرى، وليس بيانا علنيا يفتح الباب لتعزيز رواية المعزول شمالي، وتدعيم رواية سلطات الاحتلال لتبرير قصفها كل منشأة سكنية واقتصادية وتعليمية، واستخدام بيان الوكالة الأخير يوم 11 أغسطس 2021، كوثيقة إثبات "براءة" لجرائم حرب الحكومة الفاشية – العنصرية في تل أبيب.

خطورة البيان الأخيرة، لا تقف عند اتهام حماس، بل سيطال كل فلسطيني تراه أمريكا "مشروع إرهابي"، ليس فقط ممارسا بل مؤيدا ومتعاطفا مع كل عمل مسلح ضد المحتلين ودولتهم وفيما مضى وليس فيما سيكون، أي حساب بأثر رجعي، كما يصل الى مناهج التعليم ذاتها، بما يشوه كليا جوهر القضية الوطنية ومسار الانتماء.

كيف يمكن لمنظمة التحرير بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب في كل أماكن تواجده، والسلطة الفلسطينية بصفتها نواة الدولة التي هي عضو مراقب في الأمم المتحدة الصمت على "جريمة حرب" سياسية أمنية تم ارتكابها في وثيقة اتفاق إعادة الأموال الأمريكية الى الوكالة الأممية، وتغيير جوهر مهامها من تقديم الخدمات الإنسانية الى تقديم الخدمات الأمنية، ولن يقف الأمر عند اتهام حماس وقطاع غزة والضفة الغربية والقدس، بل يشمل الفلسطيني في مكان لتلك الوكالة علاقة به، وخاصة فلسطينيي لبنان وسوريا.

بيان الوكالة الدولية ضد حماس، يأتي لحرف مسار الحملة العالمية المتنامية منذ حرب غزة الأخيرة وانطلاق فعاليات الشيخ جراح وحي سلوان في القدس، باعتبار إسرائيل دولة فصل عنصري وتطهير عرقي، واعتبارها الاستيطان أحد أوجه ذلك وجريمة حرب كاملة الأركان.

مواجهة بيان الأونروا ضد حماس، وقبلها رفض اتفاقية العار وتغيير دور الوكالة ومهامها من إنساني الى أمني، ضرورة وطنية كبرى، لا يجب تمريرها أو الصمت عليها، لأنها مقدمة لحرب أوسع وأخطر قادمة على القضية الوطنية الفلسطينية وليس على حماس.

الصمت عار ومشاركة في الجريمة السياسية الكبرى التي بدأتها وكالة "تدمير الهوية الوطنية وتشغيل الفلسطينيين ذراعا أمنيا للسياسية الأمريكية"، وكالة "أونروا" سابقا.

ملاحظة: دولة الكيان قدمت رشوة لسلطة الرئيس عباس ببناء 1000 وحدة سكنية لتمرير بناء 2200 وحدة استيطانية...حركة استبهال نادرة...معقول لا حس ولا خبر لذوي الأمر في مقر المقاطعة!

تنويه خاص: المساعدة الرمزية الطبية من دولة فلسطين الى تونس، لا تقاس بقيمتها المالية، بل أنها انعكاس لبعض وفاء لدولة أعطت الفلسطيني كل شيء في وقت حصاره ومطاردته من الكثيرين...تونس علاقة حب ووفاء فلسطينية لا ينتهي!

المنحة القطرية و الاستخدام السياسي "البشع" للحاجة الإنسانية!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا، انتهت "رحلة الألف ميل"، كما يقال، الخاصة بتحويل "المنحة القطرية في نسختها الممسوخة الى قطاع غزة، بداية الأسبوع القادم، وذلك بعد مداولات وتغييرات فتحت باب الأسئلة المثيرة للشكوك الوطنية، بعد أن كانت تمر بـ "سلاسة" من الدوحة عبر تل أبيب الى معبر بيت حانون، منقولة بطائرة خاصة للموساد الإسرائيلي وحقائب للسفير القطري.

وكي لا يقال لا يهم شكل وصولها، فالأهم وصولها، فما حدث للمنحة القطرية من تطورات كان جوهره سياسي بامتياز، حيث فرضت دولة الكيان "شروطها المذلة" لتحويل المنحة بنسختها الجديدة، ليس شكل الايصال فحسب، بل تقليصها الى ثلثي ما كان قبل مايو، ثم آلية الصرف عبر بطاقات خاصة يمنحها بنك الغذاء العالمي، والكشوف التي تخضع دوريا للفحص الأمني وسيتم شطب كل اسم يثير شكوك الشاباك، ولا رواتب لموظفي الحكومة القائمة، منحة لمدة 4 أشهر وليس مفتوحة، ما يعني ربطها بسلوك حماس ضد إسرائيل.

وهناك بعض من تفاصيل تكشف أن الاستخدام لتلك المنحة يحمل في طياته مساسا بالحالة الوطنية، عندما رفضت دولة قطر تحويل المنحة لميزانية السلطة الفلسطينية، حيث وافقت بأن تدفع 3.5% لبرنامج الاغذية العالمي (WFP)، على ان تدفع 1.5% لو اختارت الدفع لموازنة السلطة ومنها للبنوك، كي لا تدعم السلطة رغم "العلاقة الخاصة" بينهما، أفرادا ومؤسسة.

المنحة القطرية كانت بشكلها القديم دوما، جزءا من النقاش الوطني، أصابت حماس كثيرا برذاذها بشكل الايصال وهدفه، فيما أحدثت ضجيجا أوسع في المشهد السياسي بالنسخة الجديدة، ونالت سياسيا من سلطتي الحكم القائم في بقايا الوطن.

الشروط الأخيرة، وتجاهل قطر للسلطة مع تفضيل لمؤسسة عالمية بفائدة مضاعفة، يؤكد بلا أدنى شك، ان الأمر أصبح استخداما سياسيا خالصا، لا يقل خطرا عن كيف أصبحت وكالة الأونروا تتعامل مع الفلسطيني، وفق شروط أمنية بمعيار أمريكي وضمنا هو المعيار الإسرائيلي.

ودون تفكير، فالاستغلال البشع لتلك المنحة، يمر بشكل واضح من خلال "نفق الانقسام"، ودونه ما كان لقطر أو غيرها فرض شروط "المذلة الوطنية" على الفلسطيني، مستغلة "مصالح خاصة" لطرفي الحكم، معها، وكل ما يشاع غير ذلك كذب مشبع بالدسم.

أن توافق حماس على شروط "المذلة" بعد معركة مايو بكل ملامحهما، تفتح باب السؤال، ما هي معايير الربح السياسي في ضوء ذلك القبول، ليس بما كان قبلها، بل بما هو أكثر ضررا لها وإهانة للفلسطيني، هل هناك حساب وطني عام، أم الأمر مرتبط بحساب حزبي مطلق، حيث مكان إقامة قيادة الحركة في الدوحة، ويبدو أن لا خيارات بديلة لديها، بعد أن خسرت كل مستضيفها السابقين (كل بحساب)، وطهران لا يمكنها قبول أن تكون مقرا لحماس، وحتى طالبان رغم رشاوي المدح السياسي التي قدمها بعض من قيادات حماس لها، وصل لاعتبارها حركة تحرر وطني.

وأن كان تنازل حماس السياسي الكبير لقطر، له "ذريعة ما"، ثمنا لمكان، لكن ما هو السبب لصمت رئاسة السلطة الفلسطينية على قبول تلك الإهانة السياسية، وتمريرها كما فرضت دولة قطر، دون أن يخرج من بينها من يعترض بأدب، او أن يوضح الحقيقة لأهل فلسطين، خاصة وأنهم كثيري الكلام عن "الاستقلالية"، ما هو "السر الخاص"، الذي يجبرهم قبول شروط كلها إهانة لهم أولا، وللشعب الذي يدعون تمثيله ثانيا.

تمرير المنحة القطرية بشروطها وآليتها الجديدة يمثل خنجرا ساما للوطنية الفلسطينية، والصمت تحت ذريعة "الحاجة الإنسانية" مشاركة عملية لخدمة رؤية دولة الكيان، والتي ستبدأ منها رسم خريطة طريق أساسها تحويل المسار من سياسي وطني الى مسار انساني يرتبط بتحسين مستوى المعيشة.

لو أن السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس خرج من "طوق الحقد السياسي"، وأعاد الاعتبار للعلاقة مع قطاع غزة، وأوقف كل مظاهر الحصار التي فرضها، دون أن يمس مصالح حماس، ويعيد الحقوق لموظفين انتموا لقضية وليس لفرد، لأمكن أن يكسر "خنجر السم" (المنحة القطرية)، الذي ينهش في

جسد الوطنية، استمرار قراره بحصار القطاع هو الوجه الآخر لهدف تلك المنحة نحو خدمة مشروع الكيان الحديث.

كان يمكن للقوي التي خرجت رفضا للقمع والحريات، ان تعزز موقفها ببعد سياسي وطني رفضا لاستغلال الحاجة الإنسانية لفرض حاجة سياسية مناهضة لفلسطين وطنا وقضية وشعب.

الهروب من مواجهة جوهر المعركة الى طرفها ليس سوى تعبير عن عجز شامل في مكونات الحالة الفلسطينية القائمة، ما يمهد الطريق لتمرير "البديل" الذي بدأ يطل استعدادا للحظة زمنية سياسية لم تعد بعيدة.

ملاحظة: تصاب بغثيان غريب كلما تقرأ لبعض أنصار المقاطعة كلاما شاكيا تصريحات قادة الكيان التي تذلهم بدونية مطلقة..فيما تصيبهم "نخوة" نادرة انتقاما من كل رافض لخنوعهم..."مرجلة الجبان" معرة!

تنويه خاص: حملة "تطعيمك أمانة" في قطاع غزة فعل يستحق التقدير والمساندة شو ما كان عليها من ملاحظات..حسنوا الشي عبر الدعم والتطوير مش "النق والبرم" المحبط..شوية إيجابية تحاصر ضرر الفايروس!

بايدن..لغة "اشتراكية" للهروب من "ثوب المستعمر"!

كتب حسن عصفور/ رأت صحيفة "وول ستريت جورنال" أن تصريح الرئيس جو بايدن، الذي "غسل فيه يديه من أفغانستان"، أنه أكبر عار في التاريخ من القائد الأعلى للقوات المسلحة في مثل هذه اللحظة من الانسحاب الأمريكي، وذلك قبل أن يلقي خطابه الأخير يوم الاثنين معلنا طي صفحة الوجود الأمريكي العسكري المباشر في تلك البلاد.

وبلا أدنى شك، فالصورة التي حدث فيها الانهيار – الخروج الأمريكي جسد صورة لانهزامية "ذاتية" لا سابق لها في تاريخ حروب الدول "العظمى، وتفوق صورة الهزيمة في فيتنام عام 1974، انهيار لن يزول من الذاكرة الإنسانية مهما

حدثت تطورات أخرى، خاصة عندما تلتقطه "عيون مخرجي الفن السابع" لتخليده عبر أدوات القوة الناعمة.

الهروب الكبير هو الوصف الذي سيبقى دوما ملاصقا للحدث الأمريكي في أفغانستان، وسيكون يوم 15 أغسطس 2021 يوما من التاريخ للتاريخ السياسي، درسا ربما هو الأبلغ لكل من يبحث عن عون دون أهله، وشعبه، فالحكم بذاته ليس هدفا سوى للأنذال من بني الإنسانية، ورغم ان أمثال الحكام الأفغان، أدوات الأجنبي لن ينتهوا لاحقا، لكن العار سيكون ملاصقا لهم ولن يتمكنوا بعد ذلك من تمرير استدعاء "الأجنبي" بمبررات وذرائعية لحماية نذالتهم السياسية.

ولكن، ورغم الصورة التي ستبقى عالقة في الذهن الإنساني، والعار الملاصق للرئيس الأمريكي بايدن، لكن خطابه الأخير، أظهر بعضا من "حقائق" تبدو وكأنها كانت ممرا إجباريا لتبرير العار الكبير، فلجأ الى الاستعانة بلغة "اشتراكية" لتبرير هروبه التاريخي، وتدقيقا في مضمون الخطاب، أكد أنه لن يبقى متحملا خطيئة الاستمرار بعد عشرين عاما من الوجود، غير ذي فائدة.

أكد، بايدن، أنه ليس من واجب أمريكا الاستمرار بعد أن عملت على بناء جيش ومؤسسات، ولكنها لن تبني دولة، وأكد بصواب كامل، ان قادة وجيش تلك الدولة هربوا واستسلموا ولم يقاتلوا ما اثار الدهشة، وأن الخسائر الأمريكية المالية التي فاقت تريليون دولار لا توازي قيمة البقاء.

بايدن حاول أن يبدو الرئيس الأكثر جرأة وشجاعة في قرار سبق لغيره أن تحدث عنه، ولكنهم لم يطبقوه.

ودون التوقف عن مشهد الهزيمة، فالأهم هو التبريرات التي ساقها الرئيس الأمريكي لقراره "المذل" سينمائيا، فهو استحضر كل ما هو ضد الاستعمار ودوره ومهامه في دول أخرى، وكشف أن حماية مصالح أمريكا، لم تعد لها قيمة في ذلك البلد، ولم يعد يهتم كثيرا من يحكمه، فكلهم سواسية لأمريكا، والتي يمكنها ردع أي تجاوز على مصالحها.

خطاب بايدن، وحديثه عما قدمت أمريكا لحكام وبلد، دون أي نتيجة درس جديد من دروس التاريخ، أن الحماية الحقيقية ليست تلك القادمة من وراء الحدود، أي

كانت قوتها في بداية الأمر، ولكن دوما ما سيبقى في الذاكرة نهايتها، وتلك رسالة يجب أن تبقى حاضرة في العقل الإنساني، ان لكل "وصاية" نهاية، وغالبها مغطى بالعار.

درس أفغانستان الحديث، أبلغ سياسيا بكثير من درس فيتنام حيث الهزيمة كانت بيد أهل البلاد وقواهم المسلحة وحزب من تراب البلد، فيما الدرس الكابولي، خروج بقرار بعدما اكتشف الراعي أن من حاول "استغلالهم" ضد الآخرين باتوا عبئا منهكا لهم، بل الاستمرار سيصبح خدمة للآخر، بعد عودة "الابن الضال" عبر مسارب نقيضة.

لن تتوقف قراءة الحدث الأمريكي الانهزامي الكبير لسنوات قادمة، ولن يزول أبدا من ذاكرة كل من يبحث حماية من غير شعبه.

ملاحظة: أن يحتفل هنية وغيره بـ "نصر إسلاموي" جديد بحكم طالبان، فهم أحرار خالص، ولكن أن ينطق باسم فلسطين وكأنها باتت "ملك طابو" لهم فذلك حرام سياسي خالص...خليك في "حماسك" وبس!

تنويه خاص: قصة المال القطري لغزة وحماس صارت زي حكاية إبريق الزيت...السلطة وقعت اتفاق بنوكها رفضته...الأمم المتحدة وقعت اتفاق السلطة رفضته...الناس بتصرخ جوعا والحكام مختلفين كيف تفوت...لو كان قراياكم زي الناس زمان انحلت... يا عارنا منكم!

تآكل "الشرعية الفلسطينية".. ممر تعبيد الانفصال العام!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن أميركا ومعها دولة الكيان، أوشكتا على تحقيق "الحلم الكبير" لهما، بكسر الشرعية الوطنية الفلسطينية، تمثيلا وكيانا كاد أن يكون حقيقة سياسية، قبل أن يفتقد كثيرا من الإمكانية في المدى المنظور.

أمريكا، التي قادت كل المؤامرات السياسية ضد منظمة التحرير بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وخاصة منذ قبولها عام 1974 عضوا مراقبا

في الأمم المتحدة، كانتصار سياسي تاريخي، تعمل بكل السبل لكسر عامودها الفقري، وتشجيع كل ما ينال منها بديلا أو موازيا، دون سؤال عن هوية الآخر، فكل ما تريده ألا تكون منظمة التحرير هي عنوان الشعب، فغيرها لن يكون سوى جزء محصور بإطاره.

عام 1978 أطلق مستشار الأمن القومي الأمريكي بريجنسكي، المقولة الأشهر (وداعا م ت ف BYE BYE, PLO) اعتقادا أن زيارة الرئيس المصري الراحل أنور السادات الى إسرائيل مقدمة النهاية لمنظمة التحرير، ولأن الجهل السياسي عن حقيقة الشعب الفلسطيني كان سمة لغالبية مسؤولي الإدارة الأمريكية خاصة الصهاينة منهم (يهود وغير يهود) سقط الوهم الأول.

وفي يونيو 1982، حصلت دولة الكيان على رخصة "رسمية عربية" بغطاء سياسي أمريكي بتصفية وجود الثورة ومنظمة التحرير في لبنان، اعتقادا أنها خطوة على طريق النهاية في ظل تشتيت جديد، وكانت معارك لبنان وبيروت ملحمة كفاحية لن تزول بخروج قوات الثورة العسكرية واغلاق مكاتبها في لبنان، والوصول الى تونس.

ومجددا، قادت قيادة الثورة وزعيمها الخالد ياسر عرفات، الانطلاقة الفلسطينية الكفاحية الثانية، بعد الانطلاقة الأولى عام 1965، فمن تونس بدأت ملامح صناعة تاريخ سياسي ثوري جديد، لم يكن ابدا في ذهن الحلف التآمري، ليس على التمثيل فحسب، بل على الهدف الوطني، بعدما أطلق الرئيس الأمريكي ريغان بعد الخروج من بيروت 1982 خطته لحكم ذاتي فلسطيني مرتبط بالأردن.

وكان المجلس الوطني الفلسطيني في عمان 1985، أول صفعة سياسية ردا على مؤامرة تصفية التمثيل الشرعي، رغم ما حملت من "بوادر خلافية"، ليس عبر أدوات سوريا والانشقاق في فتح، بل مع فصيل رئيسي في المنظمة (الجبهة الشعبية)، ولأن التاريخ ليس "جدارا اسمنتيا"، كان المجلس التوحيدي سريعا في الجزائر أبريل 1987، بعد إعلان الملك حسين، في 19 فبراير 1986، وقف التنسيق السياسي مع قيادة منظمة التحرير، محملاً إياها، بسبب رفضها القرار

242، مسؤولية تعطيل التحرك السياسي المشترك الأردني - الفلسطيني على قاعدة "اتفاق عمان".

وفي نوفمبر 1987 خلال قمة عمان، حاول البعض الرسمي العربي اضعاف تمثيل منظمة التحرير بتعريفها "الممثل الشرعي" وشطب الوحيد، كمقدمة لجديد سياسي بدأ التحضير له في الولايات المتحدة، فكان الرد الوطني الكبير ديسمبر 1987 عبر الانتفاضة الوطنية الكبرى في الضفة وقطاع غزة، لتعود فلسطين القوة القاهرة لمخططات البديل والإنهاك.

ولعل الاختراق الأول لخلق بديل موازي كان بإعلان حماس ذراع مسلح لجماعة الإخوان المسلمين، والتي وجدت قيادتها احتضان رسمي من الشقيقة الأردن في مواجهة منظمة التحرير (احتضان استمر من 88 – 97)، لحسابات لا تربط بدعم "بديل أكثر كفاحية"، ولكنه خيار "طائفي" يساهم في إنهاك منظمة التحرير، خاصة وأن عددا من دول الخليج فتحت أبوابها للجماعة الإسلاموية كرد على مواقف منظمة التحرير الرافضة لضرب العراق رغم خطيئته في احتلال الكويت.

وبعد ما عرف بـ "حرب الخليج الأولى" 1990 – 1991، عملت أمريكا على هندسة مؤتمر مدريد / واشنطن، بما يعيد التمثيل الرسمي الفلسطيني من منظمة التحرير الى إطار "الضفة وقطاع غزة"، كترجمة سياسية الى رؤية أمريكية لحل القضية الفلسطينية وفق "حكم ذاتي مرتبط كونفدراليا مرتبط بالأردن"، وضعها فريق معهد واشنطن وخاصة الصهيوني دنيس روس، اعتقادا أن الظروف باتت مواتية جدا لتحقيق حلم بريجنسكي بشطب المنظمة، مع حصار عربي نادر وبزوز حركة إسلاموية وجدت دعما سريعا من تلك الدول.

ولأن القيادة كانت تاريخية، وزعيم لا يرفع راية بيضاء، جاء اتفاق إعلان المبادئ عام 1993- ليحطم رؤية أمريكا وأدواتها عربا وفلسطينيين، اتفاق أجبر دولة الكيان على الاعتراف بمنظمة التحرير، وفتح الطريق لإقامة أول كيان فوق أرض فلسطين لشعب فلسطين مايو 1994، لتمثل الانطلاقة الفلسطينية الثالثة.

وبدأت المؤامرة بعد الاتفاق تأخذ منحنى جديد، وخطير، فتشكل "تحالف عام" لإسقاط الاتفاق ومنع قيام الكيان الفلسطيني الجديد، برعاية أمريكية ومساهمة قوى اليمين والتطرف في إسرائيل، بقيادة نتنياهو وشارون، مع قيام قوى فلسطينية بعمليات بدعم من بعض الرسميين العرب.

وجاء اغتيال رئيس وزرا إسرائيل اسحق رابين، الخطوة الأولى لعرقلة الانطلاقة الفلسطينية الثالثة مع صعود أعداء اتفاق أوسلو الى الحكم في إسرائيل يونيو 1996، بدأت حركة الصراع بين منظمة التحرير والسلطة ودولة الكيان، بين ما يريد دفعا لما تم الاتفاق عليه، ومن يعمل لتدمير كل ما تم الاتفاق عليه، باعتباره "خطر على الأمن القومي الإسرائيلي"، بذات لغة البعض الفلسطيني والعربي، في توافق نادر بينهم.

معارك للشرعية الوطنية مع دولة الكيان وأطراف "البديل الموازي"، خاصة بعد أن رفضت حماس ريما المشاركة في انتخابات السلطة الوطنية تحت ذريعة أنها تعزز سلطة أوسلو، والحقيقة أنها رفضت تحت طلب رسمي عربي وإخواني (عادت لتقبل ما هو أدنى وطنيا وسياسيا بعدما طلب منها من قبل راعتها الجدد عام 2005).

وبعد قمة كمب ديفيد 2000، بدأت مرحلة جديدة، بين محاولة الحفاظ على المنجز في مواجهة تدمير كل ما أنجر...صراع استمر 4 سنوات حتى كانت لحظة اغتيال المؤسس للكيانية الفلسطينية المعاصرة ياسر عرفات.

وفي عام 2005 نجحت أمريكا وإسرائيل (شارون) بوضع حجر الأساس لتدمير الكيانية الفلسطينية، عبر انتخابات تم تصميمها بالكامل لتنتج حالة انقسامية تكون هي السلاح الأهم لتنفيذ "حلم" بريجنسكي، مع الدفع لإنهاك الشرعية الرسمية منظمة التحرير، بأشكال متعددة، بتبهيت إطارها القيادي المعروف باللجنة التنفيذية وتصبح شكلا بلا مضمون أو حضور حقيقي، فيما غابت رؤيتها السياسية وتاهت بين دهاليز مقر الرئيس في المقاطعة ومبنى الخارجية.

وحاضرا، لم يعد بالإمكان الحديث عن "الشرعية الرسمية" بذات القيمة السياسية فعلا وحضورا، وكل ما لديها تاريخ ومخاوف شعبية من بديل ينهي كل مكتسبات التاريخ الوطني.

من المسؤول عما وصلت اليه حال منظمة التحرير، هل يكفي الحديث عن "مؤامرة"، نعم هي موجودة ولكنها ليست جديدة، هل هي حماس نعم ولكنها منذ 1988، هل هو فعل ذاتي من داخلها نعم وهو لا غيره الأخطر والأشد فتكا.

هل هناك فرصة لحماية التمثيل الشرعي الوطني، نعم، ولكن، نعم لو كانت قيادة المنظمة تريد ويبدو أنها لا تريد...والى أن تكون هناك قيادة تريد، سيبقى التمثيل الوطني ملتبسا بين فريقين، يكرسان الانقسامية الى حين...

ملاحظة: في ذكرى حضور غياب منتج اللغة المعاصرة...شاعر كل شيء مرتبط بالإنسان والأرض والوطن...محمود درويش...كم أنت حاضر وكأنك تنتقم من الموت لتحيا...سلاما يا إنسان سلاما يا رفيق!

تنويه خاص: كيف للمسلمين أن يكونوا خير أمة وهم غير قادرين على الاتفاق حول تواريخ أعياد ومناسبات دينية وعامة...رأس السنة الهجرية مثالا...كل في طريق!

تعديل وزاري في حكومة الرئيس عباس..طمأنة سياسية لإسرائيل!

كتب حسن عصفور/ بعد زمن من ترك مناصب وزارية "فارغة" في حكومة الرئيس محمود عباس، ومنها ما يقال بالعرف "وزارات سيادة"، علما بأن فعل السيادة الغائب هو الوحيد الذي يمكن للمواطن الفلسطيني أن يلمسه، سوى في ممارسة المطاردة لكل من لا يرى ما تراه.

حكومة الرئيس عباس، تبحث عن "تعبئة فراغ" لعدد من وزارتها بعد زمن وتغيير وجوه منها بعد ملل، ورغم أن جوهر أي تغيير يجب أن يكون وفق رؤية محددة، سواء منها ما يتعلق بعملية تقييم موسعة لكل مسار العمل، او لبعد سياسي ما يتطلب ذلك التغيير، خاصة وأن هناك مناصب وشخصيات يمثل وجودها ليس عبئا على الموازنة، التي هي أصلا مصابة بـ "كورونا متحورة" بات علاجها شبه مستحيل لأسباب غير مجهولة.

لا يمكن اعتبار "التغيير القادم" حلا للمشكلة الوطنية العامة، ولن يحدث تعديلا جوهريا في مسار المشهد العام وأيضا في الضفة والقدس، ما دام صاحب القرار يرفض تقديم رؤية شاملة حول استراتيجية المرحلة القادمة، فيما يتعلق بالمواجهة مع المشروع التهويدي – الاستيطاني، او ما يتصل بكيفية انهاء الانقسام، ورفع الحصار عن قطاع غزة، بعيدا عن الموقف من حركة حماس.

جوهريا، التعديل وفقا لما أعلنت مصادر الحركة الحاكمة لتشكيل الحكومة (فتح – م 7) ليس سوى تعبئة فراغ وتعديل "فني"، لبعض الوزارات، ولكن لا يوجد ما يشير الى أن التغيير سيمس الحالة االراهنة، ولن يكون هناك خروج عن المعادلة السياسية، التي تسير في قارب بلا هدف محدد.

المنطق السياسي، أن يذهب الرئيس عباس لإحداث تغيير جوهري في العلاقة مع دولة الكيان وسلطات الاحتلال، بعد أن داست بدباباتها العسكرية، وجرافات تهويديها واستيطانها، كل ما كان من اتفاق يذهب الى صناعة سلام وانهاء الاحتلال، وليس لـ "ديمومة" الفصل العنصري والتطهير العرقي.

التغيير الذي ينتظره شعب فلسطين، ليس إزاحة هذا واستبداله بذاك، وتصفية حسابات بعض من مراكز القوى المتحكمة في "مسبحة حكم المقاطعة"، فتلك معادلة لن تصيب العدو القومي بأي رذاذ يمكنه أن يربك مخططه السائر بقوة دون معطلات، سوى بعض نصح أمريكي كي لا يذهب التطرف الجنوني بالعصابة الحاكمة في تل أبيب بـ " ديمقراطية دولة اليهود"، وليس دفاعا عن حق شعب للخلاص من احتلال وبناء دولته الوطنية.

التعديل الوزاري "الفني"، يبدو وكأنها رسالة طمأنة لحكومة دولة الكيان، بأنه ورغم الاهانات السياسية المتلاحقة من رأسي الحكومة الإسرائيلية للرئيس عباس وسلطته، فلن تذهب الرئاسة الى رد فعل "عاطفي"، وأن "حكمتها النادرة" ستحمي الوضع الانتقالي القائم الى سنوات قادمة، ولذا لن تسمح بالذهاب الى "مواجهة شاملة" معها يزعج "حكومة ثنائي التغيير" التي ترعاها الولايات المتحدة.

ويبدو أن قرار حكومة الرئيس عباس، جاء بالتنسيق الكامل مع المخابرات المركزية الأمريكية، كونها "منسق ومهندس" العلاقة بين مقر المقاطعة في رام

الله ومقر حكومة الكيان في تل أبيب، وعدم كسر أي "جدر" قائمة" تربك الخطة الأمريكية لتحسين مستوى المعيشة للفلسطينيين، خاصة بعد أن تمكنت كليا من نقل وظيفة الأونروا من إغاثي الى أمني، وكأنها عملية "تأديب عقابي" لكل من كان يوما جزء من حركة الكفاح ضد المحتلين والغزاة.

التعديل الحكومي في رام الله، رسالة سياسية كاملة الأركان، أن الانقسام ليس انتقاليا بل يذهب لأن يصبح مزمنا، وربما يتم لاحقا تعيين وزير فيها يسمى "وزير وحدة بقايا الوطن"، على الطريقة الكورية أو القبرصية، وسيكون أمره رهن بحل القضية الفلسطينية بكاملها وفق رؤية مقبولة للمشروع التهويدي.

بعد كل الأزمات الكبرى، كان الظن "ثورة غضب رسمية" تعيد صواب المشهد للفلسطيني المنتظر من 2005 تعديلا في العقلية والقرار لصالحه وليس لكل ما هو ضرر له ولقضيته...ولكن صار بعض الظن إثم سياسي!

ملاحظة: متحور كورونا بدأ هجومه المباشر على جناحي "بقايا الوطن"..الطريف ان مسؤولي الصحة في الجناحين يصرخون من عدم التزام الناس بالتعليمات...طيب قبل الصراخ وفروا حاجات الناس!

تنويه: أبو علي مصطفى أول عضو تنفيذية لمنظمة التحرير تقوم سلطات الاحتلال باغتياله في مقر عمله...اغتيال كان جزءا من حرب اغتيال السلطة الوطنية لتبقي منها مسمى ومناصب وفق الهوى الخاص..سلاما لروحك يا أبوعلي..كم كنت مختلفا في بدايتك ونهايتك!

جنين تربك "خلية المقاطعة" صباح مشهد الذل الأمريكي!

كتب حسن عصفور/ العالم يزدحم بمتابعة حسابات الانهزامية الأمريكية الكبرى في أفغانستان، ومظهر هروبها المذل، وما أثاره من صور تعيد ما حدث عام 1974 في فيتنام، وأن أمريكا هي أمريكا مرتعشة عندما تجد من يتمرد عليها، رغم انها من صنعت المتمرد عليها، صناعة إرهاب ضد الاتحاد السوفيتي

والمنظومة الاشتراكية، أصبح ذاته من كسر هيبتها في زمن آخر...ليس لأنهم على حق أو تخلوا عما بهم، بل لأن حسابات وموازين قوى تغيرت.

ووسط تلك "الزحمة السياسية – الإعلامية"، تعلن مدينة جنين أنها لم تغمض عينيها عن حقها في مواجهة عدو ومحتل، فقدمت صباح الهزيمة الأمريكية الكبرى في كابول شهداء جدد في مسار المواجهة الفلسطينية المتلاحقة، وأن الحدث العالمي لن يسرق ضوء القضية الوطنية.

صباح جنيني بامتياز، رفضا وفعلا، يؤكد المؤكد، أن روح الثورة لن تنتهي مع خنوع رسمي وهروب فصائلي من "الفعل المقاوم الى الكلام المقاوم"، جنين تتفاعل كفاحيا مع مواجهة بلدة بيتا في نابلس، كلاهما شرارة يمكن لهما في أي لحظة أن تربك حسابات الظانين أنهم تمكنوا من "روح الفلسطيني"، وإرث الخالد المؤسس ياسر عرفات.

حدث جنين ليس الأخير، قطعا، وهو استمرار لأحداث مقاومة خلال الأسابيع الأخيرة، قدمت شهداء ونموذج مواجهة، اختلط فيها دم ابن تنظيم متمرد على سكون فصيله، وابن أجهزة تفاعل مع أهله، مؤكدا بأن "التنسيق المقدس" هو "الفعل المقدس" ضد عدو ومحتل.

"نموذج جنين"، درس متواصل لم يكن جزءا من حركة "السكينة السائدة"، التي تعمل لها عبر سنوات سلطة بقايا الحكم الانتقالي، تغرد في غالب الأحيان منفردة، مع بروز نتوءات بين حين وآخر تدعم "تمردها الخاص"، ولعل أحداث جنوب نابلس ودخول جبل صبيح كاشتقاق كفاحي عبر حركة الارباك الليلي، والتي لو استخدمتها القوى الفلسطينية كخيار للرد على العدو بديلا للكلام الممل والبينات التي صارت دعاية معيبة، ستنقل المشهد كليا من "الخمول العام" الى "الصفع العام".

جنين، ورغم أن خيارها العسكري أعلى من الشعبي، لكنها تصر ألا تُقتل روحها التي انطلقت عبر سنوات النضال الوطني، ولعلها في حرب المواجهة الكبرى 2000 – 2004، كانت رأس حربة في الدفاع عن المشروع الوطني ضد مشروع "البديل الوطني"، محافظة لها سمات غير غيرها، فكلما اعتقدوا أنها خبت تعود من حيث هم يخبون تقديرا.

جنين، تعلن أنها ستواصل التمرد على "الخنوع الرسمي" بشقيه السلطوي والفصائلي، وأنها نموذج خاص ومختلف، مع أن غالب من بها من أبناء الثورة والسلطة والأجهزة، ولكنهم بصفات غير "مقولبة" ضمن آليات يوم الحشر السياسي في معادلة الصمت مقابل البقاء.

قيمة حدث جنين الفعل والتوقيت، تزامنا مع سواد سياسي أمريكي في أفغانستان، وكيف له أن يخطف مكانة في مشهد من الصعب اختراقه، وأنه رسالة الى مدير المخابرات المركزية الأمريكية، الذي يعمل لصياغة معادلة "رشوات سياسية وتحسين مستوى المعيشة" مع توفير أمن المشروع التهويدي والاستيطاني على طريق بناء "دولة اليهود"، لتؤكد أن "اتفاقات العتمة" ليس دوما يمكنها أن ترى النور.

خيار الناس دولة بلا رتوش أمريكية مشوهة...قد يبدو ذلك صعبا في معادلة المشهد الانقسامي العام والجعجعة العالية، لكن تراكم فعل الضرورة لا يستأذن سلطة ولا أجهزة...وبالتأكيد المشهد الأمريكي المذل الثاني سيكون قوة دفع لشعب مخزون بالمقاومة والفعل الكفاحي، وحب الحياة الوطنية وليست "الممكيجة".

ملاحظة: تسارع بعض "الحمساويين" بالتغني بنصر طالباني ونشر صورة رئيسهم مع وفدها بترتيب قطري، ينم عن سذاجة سياسية فريدة... طالبان لم تنتصر يوما لفلسطين فلا تنتصروا لفصيل سيقدم خدمات بالجملة لعدونا القومي!

تنويه خاص: زيارة الرئيس المفاجئة الى الأردن بعد كم يوم من زيارة سابقة، فتحت باب أسئلة كتيرة...وبدأت حركة "النميمة السياسية" ما دام الحكي مش معلن...منها أن الحال الماشي اليوم مش حيكون ماشي بكرة...حدا فهم شي..فكروا طيب!

"حجر" نقابة المهندسين وحراك المشهد السياسي البليد..و10 دروس!

كتب حسن عصفور/ ليلة الـ 26 / 27 أغسطس 2021، شهد بقايا الوطن حدثا "فريدا" فرضته نتائج انتخابات نقابة المهندسين في الضفة والقدس، رغم أنها انتخابات دورية، كان تمر مرورا "دافئا"، وربما أقل من ذلك حرارة، كونها نقابية ومهنية لا تثير الاهتمام الشعبي العام، ولكن الأخيرة، أصبحت فجأة الخبر السياسي الأول في فلسطين، وطنا وشتاتا.

ولعل ثنائي تحالف العزم، بدعم من الجبهة الشعبية وحركة حماس، ساهم بخلق حالة جدل فريد حول انتخابات مهنية جدا، خالية من أي "دسم سياسي"، عندما سارعت أطراف الدعم الباطني للقائمة بفوزها الكاسح بمجلس النقابة ومنصب النقيب، وهو خبر مثل "هزة أرضية"، منح بعدا سياسيا غريبا، وجرت مياه الترويج في كل مصارف الأخبار، وكأن الإشاعة حقيقة، وخرج البعض مصابا بحول غريب ليمنح النتائج أبعادا كشفت عمق العطش لحالة الاستبدال التمثيلي.

ولكن، ما أن أشرقت شمس الصباح حتى باحت "شهرزاد" الانتخابية حقائق لا علاقة لها بأمنية الإشاعة، وتبين أن هناك فوز كاسح نسبيا لمرشحين مدعومين من تحالف حركة فتح (م7) وحزب الشعب، بحصولها على 11 مقعدا في المجلس العام منها نائب النقيب وأمين السر.

ولأن الحدث الانتخابي لنقابة مهنية، كان الخبر الأول، كان لا بد من قراءة ما الذي دفعه للصدارة والاهتمام الكبير بالنتائج التي أفرزتها العملية الانتخابية في الضفة والقدس، وما هي الدروس المستفادة منها:

* الدرس الأول: أثبت انتخابات نقابة المهندسين، وهي الأولى بعد الغاء الانتخابات التشريعية والرئاسية، حاجة المجتمع الفلسطيني الى ممارسة العملية الديمقراطية، بعيدا عن الفائز منها، ما دامت تسير وفق قانون معلوم وأجواء "ديمقراطية"، خالية من البلطجة السياسية.

* الدرس الثاني: أن ذاكرة الفلسطيني لا تزال حية لم تصب بخراب فصائلي، عندما اختار شخصية كانت أحد ضحايا "الإرهاب الأمني"، بعيدا عن الانتماء الحزبي، تصويت مثل رسالة للسلطة الحاكمة، ان "الأسلوب الأمني" لقضايا

الحريات ليس حلا ولن يكون قاعدة يمكن قبولها، أيا كان تبريرات الفعل الظلامي، المتعاكس مع طبيعة شعب يبحث حريته من عدو ومستعمر وغازي.

* الدرس الثالث: ان حركة فتح (م7)، فقدت بعضا من عمقها الشعبي التصويتي لسوء سلوك أجهزة سلطوية، تاهت في أنفاق مصالح تتضارب مع مصالح قاعدة الحركة، التي تريد حماية قائدة المشروع الوطني، قبل فوات الآوان، وتجد ذاتها فقدت كل أدوات حماية ما انطلقت لأجله بالرصاصة الأولى يناير 1965.

* الدرس الرابع: أن حراك نقابة نقل المشهد الفلسطيني من صورة اشتباك بمظهر أمني بوليسي، الى مشهد حضاري ديمقراطي، وأن فلسطين بمخزونها المشرق يفوق كثيرا ما بدأ في السنوات الأخيرة، من امتلاكها قوة دفع تعيد القاطرة للانطلاق نحو الهدف الوطني الذي تاه في "نفق الانقسام".

* الدرس الخامس: انتخاب امرأة مسيحية (نادية حبش)في منصب النقيب، يمثل نقلة نوعية في الوعي والتفكير، ولعلها سجلت بشخصيتها "اليسارية"، ورفضها للظلم والقمع ودفعها ثمنا مباشرا منحها قوة تصويتية خاصة، انها ليست ممن يبحثون منصبا أو مكانا، فهي تحت الشمس مهنة وكفاحا، فكانت الجائزة الشعبية لها بعيدا عن انتماء الحزب والجندر والدين.

* الدرس السادس: ان التنوع السياسي حقيقة واقعية يصعب لطرف أن يزيح طرفا آخر، ما يفرض البحث "هندسيا" عن آلية كسر "عنصرية التعصب" وفوقيته الكاذبة.

* الدرس السابع: أن حركة فتح، قبل غيرها، عليها ان تدقق كثيرا في النتائج ليس من حيث الرقم العام، ولكن من حيث تفاصيل الأرقام، ولعل الحدث بذاته يكون مفجرا للكسر البلادة السياسية التي أصابت قيادتها، تتصرف وكأن "القضية" باتت ملكية طابو خاص بها ولها، ولذا جاء وقت الانتخابات ودلالاتها في موعد ذهبي، لو أرادات قيادة فتح أن تصحو من غفوة طالت، وأوشكت انهاء مرحلة بمرحلة.

* الدرس الثامن: أن حركة حماس، التي سارعت قبل غيرها تتغنى بالحدث، باتت تحت ضغط مباشر لتفتح الباب للحريات العامة، ولتكن البداية من باب

الانتخابات النقابية – المهنية، ولن تستطيع الاستمرار في فرض " ظلاميتها" تحت نقاب "المقاومة".

* الدرس التاسع: ان بيان "تحالف العزم" السريع ردا على بيان قوى حزبية، بأنه "تحالف مهني"، يبحث الشراكة والوحدة وخدمة النقابة وأعضاءها، وليس طرفا في أي جدال خارج حدود النقابة...درس مهني سياسي يستحق التفكير بأبعاده بعمق.

وأخيرا الدرس العاشر: ربح الفلسطيني مشهدا مشرقا، وخسر مشهدا بليدا، بانتخابات يجب أن تتكرر وتصبح قاطرة الحراك الوطني العام كي يحيا الوطن أو بقاياه.

ملاحظة: بلا تردد كان خبر الافراج عن الفلسطيني سرحان سرحان مثيرا للفرحة بعد غياب طال لـ 53 عاما..شاب اختار الحل الفردي تعبيرا عن وطنيته المركزة..سلاما أيها الفتى العجوز وليتك قيادة شعبك تتذكرك بما يليق بك!

تنويه خاص: كان غريبا أن يختار الرئيس محمود عباس خالد مشعل للتعزية بوفاة مسؤول سابق في حماس وليس هنية رئيس الحركة..ربما تصرف عباس مفهوما بأنه يرد صفعة ما، ولكن قبول مشعل بـ الفخ العباسي" لماذا..ذلك هو السؤال؟!

خيار الرئيس عباس بعد لقاء غانتس...تعزيز الارتباط مع إسرائيل أكثر!

كتب حسن عصفور/ وكأنه أمر أمريكي مباشر، ان يذهب وزير جيش دولة الكيان الى رام الله ليلتقي رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس "علنا"، بعد أن راجت أنباء عن لقاء سري بينهما تحت رعاية الملك عبد الله في آخر زيارة لعباس الى الأردن، خاصة وأن "الثنائي" بينيت – لابيد أعلنا مرارا أنه لن تكون هناك لقاءات سياسية مع السلطة.

اللقاء "السياسي – الأمني"، هو الأول بعد غياب لقاءات التفاوض بين السلطة والكيان منذ العام 2014 تقريبا، يمثل رسالة "طمأنة" الى الرئيس عباس، بعدما راجت في مراكز أبحاث ومعاهد دراسات عبرية تقارير عن ضعف السلطة، بعد الغاء الانتخابات وأحداث القدس واغتيال بنات، ونفخ في سور تحركات ضد الرئيس والسلطة جرت في رام الله والخليل، وبدأت تتحدث ليس عن ضعف السلطة فحسب، بل عن "اليوم التالي" لعباس.

ورغم أهمية ذلك، فالجوهري الذي يمكن متابعته عن اللقاء، أنه أكد على "ضرورة تعزيز الارتباط" بين سلطة الاحتلال وأداتها الأمنية – المدنية، والسلطة الفلسطينية بأجهزتها المدنية – الأمنية، في غياب لكل بعد سياسي، ما يعزز موقف "الثنائي" الرافض لعلاقة سياسية مع الرئيس عباس الى أن تأت "سلطة ديمقراطية".

اللقاء، يمثل استمرارا للمناورة الإسرائيلية التي تستغل حالة الإرباك السياسي – الهلع السياسي الذي أصاب قيادة السلطة، بعد "الحدث المايوي"، حيث وجدت ذاتها في موقع مشاهد أمام حركة تفاعل شعبية هي الأوسع منذ الانقسام على فعل ضد دولة الكيان، رغم ان نتائج الحدث الإيجابية تم حصارها بأسرع مما اعتقد كل متابع، لكن تل أبيب وأجهزتها الأمنية تواصل استخدامها لترهيب السلطة وكذا فتح، من أن حالتها "هشة"، ودون "سند الأمن الإسرائيلي"، فهي زائلة.

ولذا بدأ واضحا، ان مسار اللقاء أكد بلا أدنى شك، بحث كيفية "تعزيز الارتباط" بديلا لخيار "فك الارتباط"، الذي كان جوهر قرارات المؤسسات الرسمية الفلسطينية منذ عام 2015، وبذلك يعلن الرئيس عباس رسميا "تجميد" أي خطوة من شأنها أن تفك مسار "العلاقة مع دولة الكيان وأجهزة سلطاتها الاحتلالية، وبذلك انتهى زمن الحديث عن حالة الاستبدال للوضع القائم، والتفكير العملي للانتقال من "مرحلة السلطة الى مرحلة الدولة"، التي كانت منتظرة وطنيا ردا على جرائم إسرائيل السياسية – الميدانية.

استباق اللقاء لاجتماع تنفيذية منظمة التحرير، (التي تعيش غيبوبة سياسية منذ زمن)، يؤكد أن المنتج القادم سيكون "شرعنة" الخيار العباسي الجديد بالارتباط أكثر الى حين جديد في مستقبل القادم.

موضوعيا، المشهد الفلسطيني بعد لقاء غانتس هو ما أرادته دولة الكيان، ارتباط أمني – اقتصادي مع السلطة، وإدارة الواقع في قطاع غزة ليبقى الحكم الحمساوي في دائرة الانقسام تعزيزا لبعد انفصالي، ولم تعد حماس تبحث مزيدا من التبريرات لتعزيز "سلطتها" بعد اللقاء، بل أنها ستعمل على منحه "شرعية إرباكية" عبر قواعد اشتباك محسوبة جدا مع قوات الاحتلال على السياج الفاصل.

اللقاء هو "الهدية السياسية" الأهم لحكومة بينيت، وربما يشكل لها سندا في مواجهة خصومها داخل الكيان، وهو "الثغرة الكبرى" في جسد الكيانية الاستقلالية الفلسطينية، التي ابتعدت كثيرا لأن تصبح واقعا سياسيا ضن حالة مواجهة وليس انصياع غريب، قد تترك بصماتها على مسار "العدالة الدولية" التي تنتظر قادة إسرائيل في المحكمة الجنائية عن جرائم حرب تضاعفت عما كانت.

غانتس أكد الثمن الإسرائيلي المدفوع "مال مقابل دعم – مال مقابل هدوء" ووداعا لكل ما هو سياسي للقضية الفلسطينية...

ويبقى السؤال الذي يبدو أنه أصبح ساذجا، هل هناك من خطة عمل للتغيير، بلا تردد لا حل ولا تغيير مع سلطتي الأمر الواقع...والحل القادم لن يكون وطينا فلسطينيا بل سيكون "توافقا غير فلسطيني؟"!

ملاحظة: استمرار أمن حماس اعتقال كل من يخرج عن "صندوقه الخاص" تعرية لموقف المواجهة..وتأكيد أنها باتت جزء من آلية معادلة مصاري مقابل هدوء!

تنويه خاص: من يستمع لحديث المسافرين من قطاع غزة عبر معبر رفح، يدرك أن الضرورة تفرض ليس استمرار فتحه فحسب، بل التفكير بمزيد من تقديم خدمات أفضل، فأهل القطاع يستحقون!

"خيارات بايدن الأخرى" الإيرانية...والقضية الفلسطينية؟!

كتب حسن عصفور/ أثار الإعلام العبري ضجيجا عاليا حول عبارة، قال إن الرئيس الأمريكي أشار لها، خلال اللقاء مع رئيس حكومة دولة الكيان بينيت، الى وجود "خيارات أخرى"، غير الديبلوماسية في العلاقة مع إيران.

الإعلام العبري، وليس الأمريكي، ذكر على لسان بايدن، "إنه وضع خيارات أخرى أمام إيران ولم يقل كل الخيارات على الطاولة"، ويضيف أنه إذا "فشلت القناة الدبلوماسية، أي لم تعد إيران إلى الاتفاق النووي، الولايات المتحدة ستفعّل، وضمناً بالتعاون مع إسرائيل، خيارات أخرى".

الإعلام العبري، أوضح ماذا تعني عبارة "خيارات أخرى" بأنها (حربٍ سرية، كالتي نسبت للموساد، وتتجلى بتخريبات وإحباطات مركّزة اغتيالات لشخصياتٍ مركزية في البرنامج النووي الإيراني – وفي الأساس حرب سايبر واستخبارات).

يبدو أن بينيت، عمليا حقق ما يريد من الزيارة، من حيث أن الموضوع الإيراني كان المركزي، والفلسطيني كان هامشيا، بل أن الرئيس الأمريكي لم يجرؤ الإشارة الى دولة فلسطينية خلال اللقاء المفتوح مع بينيت أمام وسائل الإعلام، واكتفى البيت الأبيض بإصدار بيان بعد اللقاء يشير الى "حل الدولتين"، فيما ذكر بايدن "تحسين مستوى المعيشة للفلسطينيين" علانية.

مبدئيا، لا يمكن قراءة مسار الترضية الأمريكية لدولة الكيان بخصوص الملف الإيراني بعيدا عن "الحدث الأفغاني"، وما أحدثه من كسر هيبة القوة العظمى للولايات المتحدة، وأن شكل الخروج اعتبر إهانة تاريخية غير مسبوقة، خاصة وأنه لم يكن هناك ضرورة عسكرية لعملية الخروج المهين، ويبدو أن إدارة بايدن ترى في المسار النووي الإيراني هو الخيار الجديد لاستعراض "القوة".

ورغم ذلك، لا يجوز الاستخفاف بما تم نشره عن "خيارات أخرى"، خاصة وأن الأمر لن يذهب الى الخيار العسكري المباشر، والذي قد لا يكون مقبولا أبدا داخل الولايات المتحدة، بعد مظهر الخروج الأفغاني، الى جانب الموقف الروسي والصيني وكذلك الاتحاد الأوروبي، الرافض لاستخدام القوة المباشرة، الأمر

الذي سيؤدي الى كيفية استخدام كل أشكال العمل "غير الشرعي" ضد إيران ومشروعها النووي.

ربما يرى البعض، انها رسالة أمريكية تفاوضية لتشكيل قوة ضاغطة على الحكم الإيراني الجديد، الذي لم تكن رسائله مشجعة، بل حاول انتقاد من سبقه متهما إياه بالضعف التفاوضي مع أمريكا، ولذا جاءت رسالة "خيارات أخرى" كجزء من الإرباك المبكر، إما الذهاب الى حل عقد الملف النووي، او هناك ما سيكون مكلفا أكثر.

الموقف الأمريكي الجديد، يمثل انتصارا سياسيا هاما لحكومة بينيت، خاصة بعدما أصاب نتنياهو العلاقة مع الإدارة الجديدة بعطب كبير، ولعلها تمثل "ضوء أخضر" كي تواصل إسرائيل عملها السري ضد النشاط الإيراني، مع تطور الدعم الأمريكي، والذي قد يكون مباشرا في مظاهر "العدوان القادم".

سريعا، أدركت إيران خطر الرسالة الجديدة، فرد رئيس مجلس الأمن القومي علي شمخاني عبر تغريدة باللغتين الإنجليزية والعبرية، رأى ذلك تهديد مباشر ولن يمر.

ماذا تبحث أمريكا ودولة الكيان ضمن مسألة الملف النووي وكيفية إدارتها لم يعد سرا، ولكن هل تصبح الساحة الفلسطينية جزءا من تلك "المعركة"، وهل يذهب البعض بعيدا ليكون جزء من "حسابات إيران الأخرى" ردا على "الخيارات الأخرى"..تلك هي المسألة، التي يجب أن تكون محل اهتمام، كي لا يذهب الأمر بعيدا عن المصلحة الوطنية لخدمة مصالح غيرها.

ملاحظة: سلوك وزير خارجية إيران في قمة بغداد، جاء وكأنه صاحب الأرض والمكان عندما فرض نفسه في مكان غير المخصص له في صورة القمة..."الفارسية" برزت في مظهر بروتوكولي!

تنويه خاص: في ذكرى رحيل ناجي العلي يحضر "حنظلة" في كل زوايا حياة الفلسطيني...سلاما لروح صاحب ريشة توقفت، ولكنها تعيد رسم منتجها بشكل متواصل...ناجي العلي مش شخص مات..ناجي فكرة مستمرة!

رسالة إسرائيلية الى حماس عبر "نفق الانقسام"!

كتب حسن عصفور/ من باب المفارقات السياسية، التي تستحق التفكير جدا من جانب الفلسطيني، أي كان صفته موقعه، أن دولة الكيان، مؤسسات وقوى وإعلام، تعمل منذ زمن على الترويج لمسألتين بالتوازي، والترويج لهما بشكل مستمر ومتناسق، وبطرق مختلفة وأساليب متعددة، هما أن السلطة الفلسطينية، وتنظيمها الرئيسي حركة فتح ورئيسها محمود عباس تعيش لحظات "الانهيار"، وأن زمنها على الانتهاء بات "وشيكا"، فيما تنفخ في سور قوة حماس وتعزيز مكانتها، بصفتها "البديل الممكن" المطلوب.

وزاد الترويج لتلك بشكل لافت جدا، بعد حرب مايو 2021، مستفيدة من الانحياز "العاطفي" للفعل الكفاحي ضد دولة الاحتلال، ما كشف أن تطور المواجهة مع المحتلين هو الخيار الأول للشعب الفلسطيني، رغم مرور 17 عاما على آخر مواجهة شاملة قادها الخالد المؤسس ياسر عرفات الى أن خرج من حصاره رافعا شارة نصره شهيدا.

ترويج المؤسسة الاحتلالية لتلك "المسألة" هو تجديد لمنظومة التفكير، التي أسسها شارون، حول تعظيم "البعد الانقسامي" بين المنظمة – السلطة وحركة حماس ما بعد اتفاق إعلان المبادئ عام 1993، حيث وجد اليمين واليمين المتطرف أنه اتفاق لكسر جوهر "الفكر التهويدي"، طون "الانقسامية" السلاح الذي يوازي نشر "الطائفية" أثرا وتأثيرا.

وعام 2005، بدأ الانتقال الى مرحلة جديدة من التعزيز الانقسامي، عبر الخروج الإسرائيلي من قطاع غزة دون تنسيق مع السلطة الفلسطينية ورئيسها عباس، رغم "التوافق السياسي" بينهما بعد الخلاص من "العقبة العرفاتية"، وبعدها فرضت أمريكا وإسرائيل ومن خلال قطر انتخابات ثانية لبقايا الحكم الذاتي، فتحت الباب لشرعنة الانقسامية من "الباب الديمقراطي"، عملت دولة الكيان خلالها بكل ما لها من تأثير لتفتيت قوة فتح كي تفوز حماس، وكان لهم ذلك يناير 2006.

ولم تمض أشهر حتى بدأت المرحلة الثانية من تطوير "الانقسامية الفلسطينية"، بتشجيع حماس على الانقلاب، كان نتيجتها أن خسرت قوتها في المؤسسة العامة، لتخطف الجزء الغزي منها، وتقيم "سلطتها" الخاصة، وكان لـ "مهندسي الانقسامية" نجاحا فاق ما كان تقديرا.

ولأن "الانقسام" قاطرة دولة الكيان لحصار الكيانية الفلسطينية الموحدة، فهي تعمل بكل ما لها كي لا تصاب عجلات القاطرة بعطب، وكلما أصابها "خلل ما" وجدت من يسارع لتصويبها، ومنذ مايو وحتى تاريخه، تطورت حركة التعزيز الإسرائيلي لتعزيز "الانقسامية"، والعمل على ركيزتيه بشكل مكثف عبر "ترهيب طرف والتغرير بالآخر".

ويوم 24 أغسطس 2021، خرجت الرسالة السياسية التي يمكنها وصفها، تطورا نوعيا صريحا، لفرض "الانقسامية" بشكل جديد، عندما نشرت صحيفة عبرية تصريحات لعضو الكنيست عيساوي فريج عن حزب صهيوني "ميرتس"، له موقف من الاحتلال وكان له علاقات مع منظمة التحرير، من خلال رئيسه الأشهر يوسي ساريد.

رسالة فريج، محددة بلغة لا يوجد بها أي انحناءة، بدعوته حكومة إسرائيل "التفاوض المباشر" مع حركة حماس بديلا عن "التفاوض معها عبر قطر أو مصر"، كون ذلك سيخدم رؤية الدولة العبرية، مستخدما الاتفاق السابق مع منظمة التحرير والخالد أبو عمار نموذجا.

الرسالة، والتي لا تزال دون رد رسمي إسرائيلي، فتحت الباب لتناولها إعلاميا، وتكريس مفهوم أن "التفاوض مع حماس" لا يمثل خطرا بل ضرورة لمصالح الكيان، وخلال زمن سيكون ذلك "مطلبا إعلاميا وسياسيا" لبعض تيارات إسرائيلية، وستلعب الحركة الإسلاموية في إسرائيل بقيادة "الشريك السياسي" لحكومة بينيت – لابيد قوة محركة.

بالتأكيد، ستجد بعض كتبة حماس ونشطائها على مواقع لتواصل الاجتماعي قوة "محللة" لتلك الخطوة، وبأنها خيار الضرورة والذي يمكن وصفه بكل الصفات التبريرية، ولن يكون التاريخ وخاصة الإسلامي بعيدا عنهم، استخداما للتمرير والبرير.

وتوضيحا لما يجهله المدعو عيساوي فريج أحد شركاء حكومة رفض الدولة الفلسطينية، أن المقارنة بين منظمة التحرير وحماس هو جهالة سياسية بامتياز، فالمنظمة ليس فصيلا بل هي ممثل الشعب، فيما حماس أي كان قوتها ليس سوى فصيل ضمن فصائل، وبلا تفاصيل لواقع حكمها في القطاع، فهي لا تستطيع أت تكون ممثلا للشعب وبالتالي لا يمكنها التفاوض نيابة عنه.

بالتأكيد قد لا يكون فريج جاهلا لتلك الحقيقة، ولكنه يبحث عن تسريع خلق "البديل"، الهدف التاريخي للحركة الصهيونية وكيانها إسرائيل منذ 1969، وحتى تاريخه، بعد أن فشلت كل الأساليب القديمة، فكان لا بد من "تطويرها"، عبر ذلك الاقتراح.

قد يتورط بعض من حماس أو كلها، عبر نصح من طرف عربي وتشجيع من "الشقيق" الإسلاموي داخل الكيان، ولكن الدعوة ليس بحثا عن حماس قوة وتأثيرا لخدمة مسار القضية، ولكنها دعوة لحماس أن تتعمق في البعد الانفصالي عبر رسالة جديدة من خلال "نفق الانقسام".

عدم رد حماس، والتي تصدر يوميا عشرات الردود، مؤشر أن هناك "نصيحة ما" بالتفكير فيما قاله "العيساوي"، علها تحقق ما تبحث عنه تطويرا لحركة الحضور على طريق "استبدال التمثيل"، تحت راية "المقاومة والتصدي"...ويبدو أن المناورة الصهيونية الجديدة لن تمر مرورا عابرا وستترك بصمتها على حراك حماس القادم.

الرسالة الأهم هل تستيقظ فتح ومكونات منظمة التحرير وتنتفض دفاعا لما كان رافعة لحماية القضية والمشروع الوطني، أم أنها فقدت كل قدرة مع عجز شبه عام...على طريق تمضية ما تبقى من عمر في "بيت العاجزين"...تلك هي المسألة!

ملاحظة: بيان مركزية فتح (م7) أربك المشهد أكثر فأكثر...رمي التعديل الحكومي في حجر الرئيس عباس سيبقى "التوزير" هدفا لمن يستحق أو لا يستحق...وكأن الناس ناقصها تشويش فوق هالتشويش "ثلاثي الأبعاد"!

تنويه خاص: رسالة "أحفاد الناصر" الى قائد حماس في قطاع غزة السنوار، عن اعتقال بعض منهم لأنهم أطلقوا كم بالون تثير سؤال خاص..هل هناك "هوية" للبلاليني الأخضر مسموح ..الأحمر مشكوك والأبيض ممنوع..بدها رد بلاش نقول لكل لون ثمن!

سياسة "الببرونة" الإسرائيلية مع قطاع غزة والضفة!

كتب حسن عصفور/ منذ أن توقفت حرب الحدث الأخير في مايو 2021، والمشهد الفلسطيني في شقي بقايا الوطن يذهب سريعا الى حركة انحدارية، تلحق تشويها فريدا بالبعد الوطني للقضية الفلسطينية، مقابل "تعظيم" الشأن الاجتماعي" بكل أبعاده، وتعزيز مبدأ "تحسين مستوى المعيشة"، وكأنه الترجمة العملية لاتفاق وكالة "الأونروا" مع الولايات المتحدة، لتفريغ مضمونها وانتقال دورها ومهامها لتصبح وكأنها جهاز أمني تابع، مستغلة أيضا الإفقار العام للشعب الفلسطيني.

موضوعيا، حققت دولة الاحتلال غالبية أهدافها فيما بعد وقف الحرب، بامتصاص كل ما أنتجته تلك الأيام مكاسبا وربحا سياسيا خالصا، ولم يبق من آثارها العملية، سوى ما هو تطور إيجابي غير عربي، وتحديدا في أمريكا، حيث تتواصل حركة تعرية دولة الكيان وعنصريتها، وتركيز الضوء على جرائم حربها ضد الفلسطيني، دون ذلك يمكن اعتبار تطورات الأشهر الثلاثة الأخيرة، كـ "نكبة سياسية جديدة" للشعب الفلسطيني.

كيف انتقل الحدث من مواجهة لفرض معادلة سياسية الى جهود متلاحقة، بل وتهديدات غير منتهية من أجل معادلة "تهدئة مقابل طعام"، وهي جوهر المعادلة الإسرائيلية، التي عملت على ترسيخها فورا، مستغلة دور السلطة في رام الله ومواقفها من حكم حماس، لتواصل عقابها ضد قطاع غزة، بل ووفقا لكلام بعض ممن بها، أن الأمر سيزداد عقابا، مع قادم الأيام، بما يمنح دولة العدو القومي،

فرصة استخدام معادلتها بـ "مرونة عالية" لفرض جوهر سياستها على حماس وقطاع غزة وحكم سلطة يبحث تسحين حالته على حساب حال الناس.

موضوعيا، أصبح المواطن الغزي ينتظر يوميا "نشرة" منسق سلطات الاحتلال الخاصة بالقوائم المسموح لها الدخول أو المنع الى القطاع، ومساحة الصيد التي يحق لأصحاب البحر الذهاب اليها، وكم عدد التصاريح التي منحت لتجار ورجال أعمال ومرضى ومواطنين من مغادرة قطاع غزة نحو الضفة وداخل الكيان.

قائمة باتت الخبر الأهم، تفوق كثيرا نشرة الطقس التي يترقبها أهل البلاد، وتلك بذاتها تكفي لتلخيص المشهد وانتقاله من حال سياسي الى حال إنساني، ويزداد الأمر كارثية، عندما تقوم دولة الاحتلال وإعلامها يوميا بتغذية بعض وسائل إعلام، عربية وفلسطينية، لتبث أخبارا لتعزيز موقفها، أن الفصائل تهدد بالعودة الى المواجهات، الصاروخية أو مسيرات الإرباك، ما لم تفتح "صناديق الإغاثة" الى القطاع، والأغرب ان المصادر ذاتها "ممولة قطريا وحزب الله"، هي من تتولى نشر تلك التسريبات الإسرائيلية، لترسخ مقولتها "تهدئة مقابل أكل".

ربما تجد، من يخرج ليرفض تلك الحقيقة ويبحث عن "ذرائع" لا تنتهي للهروب من الحقيقة السياسية القائمة، وأن جوهر الأمر أصبح "شؤون اجتماعية"، ليس في قطاع غزة وحدها، بل في الضفة الغربية أيضا، ولعل الكشف عن عدد عمالها الذاهبين للعمل داخل الكيان والأكثر مرارة في مستوطنات الضفة، كان أحد أبرز الأحداث مؤخرا، حتى أن عملية جنين الأخيرة واستشهاد 4 من أبنائها، مرت تحت قصف كلامي وتهديدي فريد، من المقاطعة الى المسلسل الفصائلي بكل مسمياته.

وكي لا يقال ما العمل، والناس تعيش حركة افقار نادرة منذ أن انتصرت أمريكا والكيان بمساعدة مخلصة ومتقنة من قطر بصناعة "النكبة الثالثة – نكبة الانقسام"، 2006 وما تلاها، فالأمر يستحق "حركة غضب شعبية حقيقية" وليس حركة غضب بياناتية، ضد المحتلين، وفرض جبهة مواجهة تكسر بلادة الحكم في بقايا الوطن.

انطلاق ثورة غضب شعبية شاملة ستفرض معادلة إجبارية على سلطتي الحكم ومعهما الحاكم المحتل العام، دون ذلك ستبقى دولة الكيان تمارس هوايتها من

خلال "سياسة الببرونة" عبر معادلتها "هدوء مقابل طعام" في شقي رحايا بقايا الوطن!

ملاحظة: وأخيرا نقرأ أن دولة خالية من "كورونا"...الأهم أنها طلعت كوريا الشمالية ..معقول اغلاقها الشامل سبب..ممكن، بس عهيك بتطلع الصين بريئة من دم نشر الفايروس لأن كوريا ما عندها باب للعالم غيرها..يا بختك يا كيم!

تنويه خاص: تخيلوا أن حكومة لبنان معلقة من عرقوب الفتفتة الطائفية..بلد تعيش نكبات بلا عدد وقادتها في انحطاط بلا عدد..وينك يا لبنان!

صفعة بينيت "المزدوجة" لغانتس و"بقايا" السلطة الفلسطينية!

كتب حسن عصفور/ لم تمض ساعات على حالة "الفرح" التي أصابت مقر المقاطعة في رام الله، بعد "رشاوي غانتس"، لتحويل مسار المشهد من مواجهة مع دولة الكيان وأجهزتها الاحتلالية، الى مسار "تعاوني" أمني – اقتصادي"، حتى خرج رئيس حكومة إسرائيل ليعلن دون أي "ضباب"، أن لا سياسة مع السلطة ورئيسها ولن تكون في زمنه، انتظارا لـ "التغيير الديمقراطي".

ولم يقف بينيت عند حدود المقاطعة وسلطتها، بل قام بصفع غانتس بأنه تجاوز صلاحيات "الكلام المباح"، الى غير المسموح، سابقة لم ترد حتى في حكومات الواق واق، بأن يعلن الوزير الأول منع وزير حربه من الكلام في السياسة، مع طرف يفترض انه يمثل "جدار واق" لظهره الأمني، ودون تلك الخدمات "الجليلة" لكان صراخ دولة الكيان أعلى بكثير من صراخ الرفض للحديث السياسي.

ولأن "الدونية السياسية" باتت جزءا من ثقافة النظام القائم في سلطة عرجاء التمثيل والتأثير، فلم يهزها ابدا، حجم السخرية – الاستهزاء منها، باعتبارها سلطة غير ذي صلة بالشأن السياسي العام، وأنها ليست سوى جهة تؤدي "خدمة

أمنية مقابل ثمن" لا أكثر، وكأنها تماثل قوات "فاغنر" التي تعمل لحماية أطراف مقابل أموال.

موقف بينيت ليس مفاجئا، فهو كان "صادق جدا"، فيما قاله، بأنه لن يكون هناك حديث سياسي مع الرئيس عباس وسلطته حتى يأت غيره، ليس لأن الرئيس عقبة أمام نجاح المشروع التهويدي، الذي حقق نجاحا فاق الممكن وفق رؤية الصهيونية الحاكمة، بل هي حالة استخدامية للهروب من أي "حل سياسي" في الظرف الراهن.

ولكن، المثير للدهشة حقا، كيف تعاملت قيادة المقاطعة مع الصفعة الجديدة، فبدلا من رد سياسي يعيد الصفعة الى مطلقها بأقوى منها، سارعت الى ممارسة عملية تضليل غريبة، بأن أعلنت "مكاسبها" من لقاء غانتس، تجسدت بوعد حول عمليات لم شمل، ثم وعد بدفعة مالية من حساب السلطة ذاتها، رغم كونه حق من أموال المقاصة، وادخال نظام اتصالات جديد، ولكنها بحثت عن خدعة ما ترويجا لـ "مكاسب" غير واقعية.

صمت السلطة على الصفعة السياسية، والاحتفالية الصاخبة برشاوي لم شمل ودفعة مالية مسبقا (قد لا تتم أيضا) و"خدمة 4 جي للاتصال، هو إعلان بأنها باتت "سلطة مدنية" تجاور "الإدارة المدنية" تحت سقف السلطة العليا لدولة الاحتلال، اسقاط الجوهري لصالح ثانوي لن يلحق تغييرا في المعادلة الأم مع شعب تحت الاحتلال.

الاحتفالية بـ "الرشاوي"، بعد وقفها 12 عاما كما تدعي جهة البحث الفلسطينية، يكشف هزالة نادرة في استخدام أدوات الصراع، واستسلاما موضوعيا للرغبة الاحتلالية، رغم أن ما للسلطة من قوة كامنة كفيل بأن يجبر دولة الاحتلال على ان تلهث وراء مقر المقاطعة، لترضيتها ليس برذاذ، بل لبحث الجوهر السياسي للصراع، بأن يعلن الرئيس عباس، بصفته حامل "ختم القوات الأمنية"، من جهة، ورئيس أكبر فصيل فلسطيني، وقف كل تعاون مع محتل، وأن للحركة والشعب حق المواجهة مع عدو محتل.

قوة تقوم على اعتبار دولة الاحتلال عدو يجب مواجهته، وليس "راعي أمني – اقتصادي" للسلطة يمنح ولا يمنح، واستكمال طريق الحرية نحو تعزيز "الكيانية

الوطنية" التي بدأت مايو 1994، نحو دولة فلسطين، وليس ان يجلس منتظرا كل كم سنة "فتات" يرسله وزير ثم يقوم رئيسه بمحاسبته كون "الفتات" فعل زائد.

كان لمقر المقاطعة، ان يعلن أن "رشاوي غانتس" هي جزء من مستحقات متأخرة جدا، وليس "إنجازا" لها تفتخر به، لتمارس التضليل والتغطية على سلوك سلطة الاحتلال بإزاحتها البعد السياسي في العلاقة فما تمخض عن اللقاء كان "فئران" وليس "جمال"...والفرق كبير جدا بينهما!

من باب الاحترام لبعض من تاريخ ثمنه كبير جدا، على الرئيس عباس شخصيا أن يرد على مسؤولي الكيان بلغة كما يرد على معارضيه من الشعب الفلسطيني، دون تأتأة أو ارتعاش، لغة تهديد ورعيد، كي يدركوا أنه ليس "قاصرا" و "عاجزا" ولا "غير ذي صلة"، كما يدعون..دون ذللك كتابة الوصية باتت واجبة!

ملاحظة: رغم كل التباسات "المسألة الأفغانية"، تسلل الى الروح الإنسانية فرح خاص برؤية صورة آخر عسكري خارجا من كابول..مشهد لا يماثل المشهد الفيتنامي بذله، لكنه ينشط الذاكرة أن أمريكا لم تعد أمريكا.

تنويه خاص: غضب الفصائل من لقاء عباس بغانتس حق جدا جدا...ولكن كلها شتمت دون أن تقول لشعبها شو هي لازم تعمل...ليس بالزعيق الفارغ تنتصر القضية..يا فصايل!

غابت فلسطين وحضرت فصائل في "الحفل الإيراني"!

كتب حسن عصفور/ كان يوم الخميس 5 أغسطس 2021 علامة "سوداء" تسجل في مسار الشعب الفلسطيني، يوم تنصيب إبراهيم رئيسي رئيسا لإيران، حيث غاب التمثيل الرسمي الفلسطيني عن المشهد كليا، فيما حضرت 3 فصائل، ممن تصف نفسها بأنها من "محور المقاومة"، وتعتبر إيران نفسها رأس حربته.

غياب التمثيل الفلسطيني الرسمي، لم يتم اعلان سببه، وهل هو قرار من الرئيس محمود عباس بمقاطعة "حفلة التنصيب"، لحسابات خاصة بينها عدم فتح "جبهة

توتر" مع دولة الكيان، وتلك لو كانت خطيئة سياسية كبرى، يجب أن تقوم اللجنة التنفيذية أو بقاياها بمسائلة رئيسها عن ذلك، خاصة وأن الدول العربية "المتخانقة" مع بلاد فارس حضرت، بل أن رئيسي تغزل في دولة الإمارات ووصفها بـ "الصديق المخلص".

فيما لو كان هناك "حضور ما" عبر سفير فلسطين المجهول الدور والمهمة، وتعاملت معه الدولة الإيرانية ووسائل إعلامها وكأنه "نكرة سياسية"، فهنا تكون خطيئة يجب أن تعلن عنها القيادة الرسمية، وتتخذ إجراءا فوريا دون مجاملة، كون ذلك مساس كلي ورسالة خطيرة في آن، فيما تكون "فصائل الحفل" شريكا بالتجاهل.

المسألة ليست قضية فنية يمكن الصمت عليها، بل هي قضية جوهرية يجب التصدي لها ومبكرا جدا، كي لا تذهب بعيدا، خاصة وأن بلاد فارس تعمل منذ سنوات طويلة بالمساس بالتمثيل الوطني والرسمي، وتعمل على تشجيع قوى على حساب الأصل، ولذا دعت 3 فصائل دون غيرها لتكون حاضرة، وكأنها أصبحت "خيار الفرس للتمثيل الفلسطيني".

المشهد الذي كان لفصائل فلسطينية، يعكس رؤية تنفرد بها إيران، وليس استخدام تعبير "محور المقاومة" سوى "خدعة سياسية" لتمرير مواقف خاصة عبر تعزيز "نفوذ إقليمي" على حساب فلسطين الأصل، محور لم يكن حاضرا في أي من معارك أو مواجهات فلسطين مع دولة العدو، منذ المواجهة الأطول عام 2000 – 2004، وحروب ثلاثة عاشتها غزة، وأخيرا حرب مايو الأخيرة، ولو كان الأمر "محورا للفعل"، لما صمتت جبهتي شمال فلسطين التاريخية في سوريا ولبنان، والاختباء خلف الدعم الفني ليس سوى تبرير ساذج.

ولعل "صواريخ كفار شوبا" الأخيرة كشفت أن الاستخدام هو سيد الكلام، وكيف أن عملية "التضخيم" كانت لغرض خدمة التنصيب الإيراني وليس خدمة لتعزيز الرد العملي على طول يد إسرائيل في سوريا ضد الوجود الإيراني، وما عملية "التهليل الكبير" سوى وجه آخر للهروب من حقيقة غياب فعل يربك دولة العدو...

أي "محور مقاوم" ذلك الذي يحاول فرض التمثيل الفلسطيني وفقا لأهواء وليس لواقع، وأن النتيجة تعزيز للانقسام، الذي يمثل هدفا مركزيا لدولة العدو باعتباره قاطرة التهويد والاستيطان، والذي حقق مجمل أهدافه التي رسمتها دولة الكيان، بل الأكثر ضرورة للتفكير، كيف خسرت فلسطين كل ما ربحت خلال معركة مايو، بل بأسوأ مما كانت عليه ما قبلها.

فرح الفصائل الثلاثة المدعوة لحضور "حفلة التنصيب الإيراني"، تمثل رسالة أن الانقسام أصبح وكأنه "حقيقة سياسية" ومستمر بشكل جديد، يمكن أن يسمى "الانقسام المقاوم" في وجه الرسمية الفلسطينية التي سيكال لها كل أشكال التهم لتمرير "الانقسامية الثورية الجديدة"، والتي قد تتبلور لخلق "حكم مقاوم" في قطاع غزة.

سلوك إيران ضرر وخطر كبير، بعيدا عن كل الشعارات الكبيرة، والتي تسقط مع أي اختبار عملي في أي مواجهة مع دولة الكيان...!

ملاحظة: حكومة حماس فتحت أبوابها للتكفيرية عبر مساجدها ودعوات علنية وعمليات تفجيرية...رسائل تعلن "هنا باقون" رغما أنفكم...مرة بسلاح "المقاومة" ومرة بسلاح التكفير وثالثة بالاثنين سو سوا..واللي مش عاجبه مصيره معلوم!

تنويه خاص: ميسي...لاعب يجبرك ان تذهب اليه أيا كان فريقك المفضل...أبكى كل عشاق البارسا بالمغادرة..ولم يفرح مشجعي الملكي..الموهبة كنز إنساني لو حرص حاملها على صيانتها وتطويرها...ولكن هل سيكون في جديده كما كان تلك هي المعضلة!

قرار اعتقالات دوار المنارة ..ساذج وغبي!

كتب حسن عصفور/ مسبقا، كان اختيار يوم مرور 52 على "إحراق الأقصى"، للتظاهر تنديدا بجريمة اغتيال نزار بنات، عمل غير صحي وطنيا، وكشف أن المعارضين لا يبحثون تصويبا لنظام بل تنكديا على نظام، عندما استبدلوا خروج

ليس ضد المحتلين والجريمة التي لا تزال تهز المشهد بخطورتها، خاصة أنها لا تزال هدفا صهيونيا كجزء من حركة "التهويد"، وإن كان بشكل مستحدث، بل ضد جريمة نظام.

ودون أن نغرق تفسيرا في ذلك الاختيار وخطيئته الوطنية، فما كان من رد فعل أمن السلطة تجاه "الغاضبين"، كشف مخزون "الجهالة السياسية" في ثقافتهم، بعيدا عن مقياس ما يجب وما لا يجب، ما هو ممكن وما ليس ممكنا، تعامل بلا تفكير سوى تنفيذ "أمر آلي"، لقمع واعتقال من ليس "موال"، وإن كان عددهم لا يتجاوز أصابع اليدين، غالبهم شخصيات عامة، بينهم عالم كان معتقلا لدى سلطات العدو القومي، وأسير يمثل رمزا للحركة الأسيرة، وشاعر وأديب تمثل مسيرته الشخصية نبلا خاصا، معارضا لما يراه خطأ وخطيئة، ولم يكن يوما جزءا من أدوات الاستخدام.

سلوك أجهزة السلطة في التنفيذ الآلي لقرار سياسي ضد الآخر، أي آخر يرفض ما ليس صوابا وطنيا، او يرى انه ليس صوابا وطنيا، تعبير عن "أزمة ثقة"، وليس قوة ثقة، كشف بأن "الهلع" أصبح جزء من التكوين العقلي، بحيث تحرك عشرات من شخصيات عامة، لها قيمتها الفكرية – السياسية، يمثل لهم "غضبا" من الصعب أن تراه ضد عدو يقوم يوميا بانتهاك "حرمة السلطة السياسية"، بل وحرمة منازل شخصيات منها، وصلت يوما إلى حرم منزل الرئيس محمود عباس.

السلوك الاعتقالي الذي حدث على "دوار المنارة" الشهير في رام الله، يشير الى "وهن" البنية القائمة، وليس قوة نظام، ويبدو أن التطورات الأخيرة، وكم الإهانات السياسية التي أطلقت في وجه السلطة والرئيس من دولة الاحتلال، والأمريكان، ودولة قطر في مسألة المنحة التي رفضت ان تكون طرفا، وتطورات ما بعد حرب مايو، أدت الى حركة "تشويش جذرية" في طريقة التفكير، وبدلا من الرد على مهينها، حاولت تنتقم ممن يبحثون تصويبها.

والأهم، ان وقفة كان لها أن تنتهي بعد التقاط الصور وبعض تصريحات لنشرها على مواقع التواصل الاجتماعي أو مواقع إعلامية، ولن تترك أثرا سوى الى موعد مع وقفة أخرى، ولكن، "الساذج العام" أحالها من حدث عابر الى خبر

ساخن، وأصبح هو الخبر البارز مع اعتقال شخصيات لا شبهة وطنية عليها، وليست من هواة "المشاغبة التظاهرية".

وبعد "فضيحة الاعتقال"، هل يعتذر الرئيس عباس شخصيا لكل من مسه أذى نفسي قبل جسدي مما حدث معهم، كخطوة أولى نحو تصويب "حماقة التفاعل" مع الآخر الذي يبحث تصحيحا لمسار، وهل يتم محاسبة المسؤول الأول عن تلك "الفعلة المشينة" وطنيا وأخلاقيا، وهل يتم تجريم السلوك الآلي ضد كل من هو "ليس منا"...مسألة ليس مكرمة لترضية "غير الموالين"، بل لحماية "الموالين" من عزلة مجتمعية أو تنامي نظرة "تحقير" لهم.

المراجعة واجبة والاعتذار أوجب، والتعهد بالكف عن حماقات لن تحمي حالة عوارها لم يعد سريا...ولكن تصويبها قد يساعد في تعطيل خرابها أكثر...ودوما لا عزاء لغبي أي كان موقعه ومنصبه!

ملاحظة: رئيس حركة حماس هنية يحاول جاهدا تسخيف ما لغيرهم فعلا وتعظيم ما لهم..مقولته الأخيرة في لقاء إسلاموي أن حرب مايو الأخيرة كانت أهم مفصل في تاريخ الصراع مع إسرائيل، ليست سوى "جهالة مطلقة" في التاريخ والحاضر أيضا!

تنويه خاص: معبر رفح باب عبور الفلسطيني من قطاع غزة الى العالم...بقاءه مفتوح ضرورة إنسانية وسياسية...إغلاقه قد لا يربك الحكم القائم عليه لكنه حتما ينهك سكانه...ليت الأشقاء يبحثون طرق أخرى لرسائل "العقاب السياسي"!

كورونا بكل "فصائلها" لم تتمكن من "حصار الانقسام"!

كتب حسن عصفور/ في يوم واحد، خرجت "حكومتي الانقسام" لتبشر الفلسطينيين في "بقايا الوطن"، بدخول القسم المتحول من فايروس كورونا المسمى "دلتا"، وأن الموجة الثالثة من الوباء وصلت وآخذة في الانتشار، ما يستدعي الحذر واليقظة الشعبية العامة.

أعلنت الحكومتان، سلسلة من الإجراءات، يتضح في بعض منها، أن المصالح الاقتصادية تحكمت في بعض منه، وإن كان في الضفة أكثر تشددا، بعد حرمان الموظفين الذين لم يأخذوا اللقاح من الدوام (جائزة وليس عقاب)، فيما حكومة حماس لجأت الى إغراء المال في شكل جوائز لإغراء المتقاعسين.

الأمر الكارثي الذي جسده يوم الاثنين 23 أغسطس 2021، ليس في غياب إجراءات رادعة شاملة، فتلك مسألة نسبية تتفاوت من منطقة لأخرى، وبلد وآخر، ولكن، مشهد الإعلان هو ما يستحق التوقف أمامه، ليس "لقاحيا" وكيف للناس الوصول اليه، ولا الجوائز الخاصة، المالية للراغبين بالتطعيم، أو "الإجازة المفتوحة مدفوعة الراتب" لمن لا يأخذ اللقاح.

المشهد المأساوي، كيف أن كلا الحكومتين تصرفت في حدود رقعتها الجغرافية، دون أي اعتبار للطرف الآخر، فايروس يراه العالم أخطر ما يواجه البشرية، لا يترك أثره بأي ملمس على الحالة الانقسامية الفلسطينية، رغم ان التعاون أصبح سمة بين المتضررين من مخاطره، عدا "سلطتي البلاء الوطني".

وبلا أي تردد تبقى الحكومة في رام الله هي الملام الأول عن ذلك المشهد المأساوي وطنيا، بأن تبدو وكأنها حكومة لجزء من الشعب، وليس لكل الشعب (في الضفة والقطاع)، بصفتها تعلن بلا انقطاع أنها حكومته، وهي المسؤول الأول عنه، ولكنها لم تتذكر ذلك وهي تتباهى بما اتخذت من قرارات لحصار الفايروس في مرحلته الجديدة المتحولة.

وكي لا يقال، أن حماس لا ترغب في أي شكل من التنسيق فهنا يصبح اللوم مضاعفا، فلا يوجد ما يمنع أن يكون هناك ممثل للحكومة يعلن ما يجب تقديمه لأهل قطاع غزة لدعمهم في حصار الوباء بمظهره الجديد، كان يمكن التنسيق بشكل أو بآخر عبر مؤسسات صحية "غير انقسامية"، بتوحيد العمل لبناء "جدار صد مشترك" للخطر القادم، وأن تتحمل الحكومة المركزية بصفتها، توفير ما يجب توفيره من لقاح للقطاع، ولها أن تجد سبل التنفيذ لو رفضت حماس التنسيق العملي.

الحديث هنا، لا يتناول كسر الحصار وانهاءه، بل حصار الحصار في مظهر ممكن، عبر جانب صحي خاص بالفلسطيني بعيدا عن رايته الحزبية، خطوة قد

تكون رمزية، ولكنها هامة وطنيا، لإبقاء الوعي الوطني يقظا نحو ضرورة كسر "الهدية الكبرى" للمحتلين ومشروعهم.

ليس مطلوبا تقديم "تنازلات سياسية" لتنسيق عمل مهني جدا، وضرورة من أجل صحة الفلسطيني، خاصة في الجزء المحاصر منه داخل قطاع غزة، كان للحكومة المركزية أن تتصرف بعيدا عن فئوية ما، او موقف سياسي ما، خاصة وأن بعضا من تلك الحكومة هم من أهل القطاع، أي ان لهم مصلحة شخصية، إن لم تكن وطنية بذلك التنسيق للعمل المشترك ضد الموجة الجديدة، وأن تفتح حركة توفير اللقاحات من الدول المتبرعة، دون اعتبارات "الحقد السياسي"، خاصة بعد أن وافقت السلطة والرئاسة أن تقبل "تبرعات من دولة الكيان".

لا زال هناك "بعض من فرصة التعديل" لدى رئيس الوزراء "المركزي" د.محمد اشتية، ليعيد التفكير بالتوجه نحو وحدة المواجهة ضد المتحول الخطير، والذي لم يعد احتمالا بل واقعا.

خطوة صحية صغيرة قد تكون بعضا من مكونات لقاح سياسي لمعالجة "الاستعصاء الانقسامي" يوما ما في زمن ما...

ملاحظة: سقطة سياسية وقع بها القيادي التاريخي في حركة حماس د.أبو مرزوق بنعته طالبان كحركة تحرر وطني...تصنيف سيترك "سوادا سياسيا" على فلسطين القضية والناس...!

تنويه خاص: ما هو الدافع الكامن وراء استمرار معاقبة آلاف من أهل قطاع غزة، من موظفين ومتقاعدين ومفرغي 2005 (تابعين لحكومة السلطة)..فعلا بدها تفسير وظيفي - ساسي مش تفسير نفساني بأنه حقد مركز من "سيد القرار"...لو القصة فلوس ليش غزة وبس...خبرونا!

ماذا عن سؤال الرئيس عباس: "وينها المقاومة الشعبية"؟!

كتب حسن عصفور/ بشكل مفاجئ، سربت جهة ما، حديث للرئيس محمود عباس، وهو في حالة "غضب"، خلال لقاء مجلس ثوري حركة فتح (م7)، وكانت الجملة الأهم في التسريب سؤاله محتدا للحضور، "وينها المقاومة الشعبية..فرجوني إياها"؟!

ورغم مضي زمن على ذلك التسريب، لم يصدر أي توضيح نفيا او شرحا لكلام الرئيس عباس، ما يؤكد أنه صحيح تماما، والسؤال هنا كشف أن الحاضرين تحدثوا عن ضرورة تصعيد المقاومة الشعبية في الضفة والقدس، ردا على الاستيطان واعتداءات المستوطنين وحركات التهويد، التي استباحت كل المحرمات السياسية – الوطنية، ولم تترك مجالا للتفكير في حماية "بقايا البقايا" من المشروع الوطني، بل ومما تدعيه السلطة ذاتها من اتفاق أوسلو، بعد أن قامت دولة الكيان بانتهاك كل بند منه، ولم يبق به سوى سلطة خاضعة.

ويبقى سؤال الرئيس عباس، في محله تماما، بعيدا عما أراد، رغم انه رئيس كل السلطات، سياسية، أمنية، تنفيذية، وفوقها جميعا رئيسا لحركة فتح (م7)، أي انه "الرئيس المطلق"، ولذا كان عليه أن يسأل، لماذا لم تنفذوا القرار بفتح "جبهة المقاومة الشعبية"، الذي تم مناقشته في لقاءات سابقة، بل أن لقاء بيروت / رام الله الفضائي، أقر تشكيل "قيادة جبهة المقاومة الموحدة".

والسؤال، هل حقا ما قاله الرئيس عباس هو جزء من خياراته لمواجهة المشروع التهويدي الاستبدالي للمشروع الوطني، ام أنه محاولة تبرئة ذمة ذاتية، بأن كل ما يقال إنه "العقبة" التي تمنع انطلاقة المقاومة الشعبية ليس صحيحا، ولذا قام مكتبه بتسريب الخطاب الى وسائل الإعلام!

وبعيدا، عن حقيقة من سرب ولما سرب ما سرب، لماذا لا تعلن فتح والقوى المتحالفة معها عن تشكيل "قيادة جبهة المقاومة الشعبية"، كإنطلاقة مضافة للفعل الوطني في زمن سابق، ولتكن نقطة الانطلاق من جبل صبيح ومركزه الثوري بلدة بيتا، لانتقال "الفعل الخاص" نحو "فعل عام"، وتلك لا تحتاج لقرار أو سؤال، فهي جزء من اتفاق وتوافق وطني، وما يجب فقط تحديد زمن وتاريخ لاعتباره "شرارة الفعل".

ربما، يفكر الرئيس عباس و"مطبخه الثنائي - ونصف" أن تلك الخطوة قد تغضب أمريكا حاليا، حيث طلبت منح فرصة لـ "حكومة التغيير" في دولة الكيان، وربما كان ذلك ممكنا رغم عدم وجاهته السياسية، ولكن بعد تصريحات رئيس الحكومة اليميني جدا بينيت، والدجال السياسي لابيد، انهما لن يفتحا خط اتصال مع الرئيس عباس والسلطة وحكومتها، كي لا يفسر ذلك أنه اتصال سياسي تفاوضي، وهو لا يراه كلاهما، واقتصرا التواصل على "جانب خدماتي"، ما يؤكد عدم الاعتراف بأن السلطة – المنظمة ممثل للشعب خلافا لرسالة الاعتراف المتبادل، بل أداة وظيفية خدماتية، وكأنها شكل متطور لـ "روابط القرى".

ولم تكن، تصريحات بينيت حول حرية العبارة لليهود في ساحة الحرم، زلة لسان، بل كانت تعبيرا مكثفا جدا للفكر الصهيوني الأكثر تطرفا، ورغم محاولته التراجع تحت طلب أمريكي، لكنه لم يلغ الأساس الفطري له، بل ينتظر ظرفا سياسيا مختلفا، ما يجب أن يدفع الرسمية الفلسطينية للعمل على الرد الكفاحي، بدلا من الشكوى والتذمر الطفولي.

سؤال الرئيس عباس، "فرجوني المقاومة الشعبية" ينتظر أمرا محددا، ففتح بكل ألوانها ستنطلق بقوة قد تكون "مفاجأة الزمن البليد" لو حقا سمح لها بذلك، دون مطاردة "سرية" من أجهزة باتت مصلحتها لا تتفق مع الفعل الثوري، رغم ان غالبية تكوينها من قواعد الانطلاقة الثورية.

وكي يصبح السؤال مستقيما، السؤال للرئيس عباس، لما لا تسمح بإطلاق الحجر الأول لإعادة بناء "جبهة المقاومة الشعبية"، كونها لا غيرها "أخر بقايا سلاح الإنقاذ الوطني" لمشروع يترنح جدا، وخاصة أن الوعي الدولي ينحاز بقوة وتحديدا في أمريكا، وربما للمرة الأولى نحو جزء هام من "الرواية الفلسطينية".

فهل يفعلها الرئيس عباس ويطلق سراح انطلاقة "جبهة المقاومة الشعبية" لتكون سيفا ودرعا ورافعة لأصل الحكاية التي من أجلها كانت رصاصة يناير 1965...لا مشروع وطني ولا كيانية وطنية يمكن أن يكون بـ "مقاومة التذمر السري" ولا بـ " شكوى فاقد القدرة"!

ملاحظة: تجاهل حكومة اشتية عن خطيئة لقاء وزيرة الصحة مع وزير إسرائيلي في القدس الغربية معيب..وبصراحة استخفاف غير مسبوق وطعنة سامة لأهالي القدس، خاصة في الشيخ جراح وسلوان..الاعتذار واجب مش منة لو بكم دم بلدي!

تنويه هام: دولة الاحتلال شكلها تعلمت من بعضنا، بدأت حركة جعجعة كبرى حول قصة ناقلة النفط، ومن يسمعهم بيقلك قصفت تل أبيب بمية صاروخ..الجعجعة العبرية هدفها حرف مسار الوعي المتكون عن عنصريتها..فتحوا عيونكم يا عرب!

متابعة سفارة فلسطين في السعودية لمعتقلي حماس.. واجب وطني!

كتب حسن عصفور/ لن أتدخل في مضمون الأحكام التي صدرت في العربية السعودية ضد عدد من أبناء فلسطين المنتمين الى حركة حماس، بينهم مسؤولها السابق في المملكة، وبعيدا عما وجه لهم من اتهامات، لا نعرف مدى صوابيتها، لغياب المتابعة الحقوقية، وكذا عدم اصدار موقف من سفارة فلسطين بالرياض حول تلك الأحداث.

وبعيدا عما تم، فالمسألة الرئيسية التي يجب الانتباه له، دور سفارة فلسطين، بصفتها عنوان الشرعية الرسمية، في متابعة أوضاع معتقلي حماس بصفتهم من أبناء فلسطين، بعيدا عن الانتماء الحزبي، وأيضا بعيدا عن أي اتهام، حقيقي ام تلفيقي، فالاهتمام بذلك ليس منة من السفارة، بل هو حق وواجب ما دامت هي سفارة باسم فلسطين.

عام 1995، وبعد اعتقال أول رئيس لحركة حماس د. موسى أبو مرزوق في أمريكا، استدعاني الخالد ياسر عرفات الى مكتبه، وبصوت هامس رغم أننا "وحدنا"، طلب مني أن أعرض على الوفد الإسرائيلي خلال المفاوضات الجارية أن السلطة الوطنية مستعدة لاستقبال أبو مرزوق فيما لو تم إطلاق سراحه، ويتحمل الرئيس أبو عمار مسؤولية ذلك.

والحقيقة أنني فوجئت جدا بطلب الخالد، وأخبرته رغم أن موسى صديق شخصي قبل أن يكون رئيسا لحماس، أن الطلب قد يفتح مشكلة لك معهم، ولكنه أصر أن أنقل الرسالة، ونفذت طلب الرئيس رغم معرفتي بالرد، وكان رفضا حاد، وكادت أن تحدث مشكلة كبيرة، وبدأت بعض من قيادة الأمن الإسرائيلي التلويح أن هناك "علاقة ما" بين أبو عمار وحماس، وهو من يشجع العمليات العسكرية، ومنها بدأ استخدام تعبير "الباب الدوار".

ودون الاهتمام بما حدث مع الطرف الإسرائيلي، كان الدرس الرئيسي هو أن الزعيم مارس دوره كممثل للشعب، وقائد له ورئيس ليس لجزء منه بل لكل مواطنيه داخل الوطن وخارجه، معارض قبل موال، أو ما بينهما. فالشرعية الوطنية ليست لجزء من الشعب ولكنها لكل الشعب، ومن يختار غير ذلك لا يستحق صفة التمثيل.

ولذا، على الرئيس محمود عباس بصفته رئيسا لكل الشعب، أن يصدر أمره فورا لسفارة فلسطين، لمتابعة أوضاع معتقلي حماس في السعودية، بل وأن تطالب الاطلاع على مجرى المحكمة، وإن احتاج الأمر مساعدة قانونية، بل ولو كان هناك فرصة لطلب العفو عنهم، ما لم يكن هناك أي "جريمة تتعلق بـ "تخريب أو إرهاب".

تلك قضية تتعلق بمضمون الشرعية والتمثيل، ولا صلة لها بالموقف من حماس وسياستها، بل وسعيها المتواصل لإقامة بديل مواز، ولن تتخلى عنه ما لم تنتفض حركة فتح لتعود بقوتها الكفاحية قائدة ورائدة، ولكن الحق التمثيلي لا يعترف بالانتماء الحزبي.

مطالبة الرئيس عباس من السفارة وربما وزارة الخارجية متابعة تلك القضية، وكل معتقل فلسطيني في أي بلد، هو جزء من مهامه ودوره، وليس منة منه ما دام يطالب الآخرين الاعتراف بمكانته، ودون ذلك يفتح الباب لكل من يرى أن "الممثل الرسمي" انتقل من الشرعية الوطنية الى التمثيلية الحزبية، ومن هنا تبدأ حركة التدمير الذاتي والبحث عن "اكمال الفراغ".

الرئيس عباس مارس صلاحيتك كرئيس عام وليس كرئيس بالمزاج السياسي...كي لا يقال أن منظمة التحرير دخلت "سكة طريق السلامة"!

ملاحظة: أثار منشور لمدرسة في غزة ضجة واسعة لمضمونه التكفيري الداعشي...ورغم مخاطر الإعلان فإن حكومة حماس لم تتحرك لوقف الدعشنة...التساهل مع هذا الفكر ليس سلاحا للهروب من أزمات زاحفة...تذكروا تجارب غيركم لو بكم بعضا من "توازن"!

تنويه خاص: يبدو أن باب زنزانة نتنياهو بدأ في الدوران...عريضة آلاف من مسؤولي الأمن والجيش في الكيان لن "تذهب مع الريح"...الفاسد نحو المقصلة وسريعا...باي باي بيبي!

محاربة الفساد..سلاح الرئيس سعيد لمحاصرة "النهضة"!

كتب حسن عصفور/ ربما سيكون يوم 25 يوليو 2021، يوم "الاستقلال الثاني" في تاريخ تونس الحديث، وسيكون اسم الرئيس قيس سعيد مجاورا لاسم الحبيب بورقية في تحديد المسار الوطني الاستقلالي، وبما يفوق ما حدث بعد ثورة الياسمين 2011، والتي سجلت غضبا لم يكتمل لما هدفت له، لأسباب لم تعد مجهولة أبدا.

"القرار الثوري" للرئيس سعيد بوضع حد لمسار "خطف" ثورة الياسمين، يمثل مفاجأة لم تكن ضمن حسابات أي من قوى المشهد التونسي، وخاصة التيار الإسلاموي، نهضة ونواب برزوا صدفة، ومعه حليفه الرئيسي حزب قلب تونس "المنبثق من النظام السابق، خاصة وأن سعيد لا يحمل تاريخا سياسيا، وليس ضمن دائرة "المصابين" بحلم السلطة والحكم، وكان انتخابه أساسا هو المفاجأة الأهم.

ويبدو، ان بيدر حسابات حركة النهضة الإسلاموية ورئيسها "المتخابث" راشد الغنوشي، في تطويق مكانة الرئيس التونسي المنتخب، وكأنه "شاهد ملك" لحكمها، خاصة بعدما اختار الغنوشي أن يكون رئيسا للبرلمان، وبدأ يمارس وكأنه "الرئيس الفعلي"، وصاحب القرار الأول في البلاد، دون أي اعتبار لوجود الرئيس الجديد، وحاول ان يضعه "أيقونة في قرطاج".

سلوك كشف عن "فوقية سياسية" نادرة لم تراع لا مكانة الرئيس المنتخب، ولا حضوره الذي يحتاجه أمام الذين اختاروه رئيسا، ما اثار وبشكل سريع حركة توتر عند أستاذ القانون الدستوري الذي وصل الى "قصر قرطاج" بأصوات ملايين بحثوا تغييرا وليس تشويها.

ولأن "الغرور السياسي" كان منهجا في مسار حركة النهضة ورئيسها الغنوشي(سمة الجماعة الإخوانية)، وصل الى حد الاستخفاف الكامل بمكانة رئيس الدولة، وتحريض موظف بدرجة وزير أول أن يقوم بتعيين من يريد دون أي قيمة لرأي الرئيس، في مخالفات صارخة لدستور الدولة، مستندا الى أغلبية عمودها الفقري حزب متهم رئيسه بالفساد وتبيض الأموال (نبيل القروي)، واعتقادا أن الرئيس لا حول له ولا قوة سوى الرضوخ لمشيئة "المرشد الخاص"، لذا كانت مفاجأة سعيد اضعافا مضاعفة.

ومع ساعات قرار تصويب الطريق، استل الغنوشي طريقه لإبراز عضلاته ودعا الى مظاهرات رفض شعبية لقرار التغيير، وحاول جاهدا استخدام أدواته القديمة، فخانه "الذكاء" ليكتشف أن "التذاكي" سقط ويبدو لغير رجعة، بعدما تبين أن القرارات "الثورية" ليس "نزوة سياسية" من شخص مرتبك.

ولعل السلاح السري الهام، الذي استند اليه الرئيس سعيد في حصار "الحركة الإسلاموية" وتعريتها شعبيا ووطنيا، لم يكن ملف الإرهاب الذي لديه كل ما يرسل بعضا منها الى السجن، بل كان محاربة الفساد وتهريب الأموال وتبيضها، وذلك هو الذكاء الفطري – القانوني.

سلاح الفساد لكشف النهضة والغنوشي وتطويقهم، كان هو ما أدى الى حركة ارتباك غير محسوبة من القيادة الإسلاموية، بل أن الغنوشي هرب من دعوة التظاهر الى منطقة أخرى، وسريعا فتح باب الحقيقة أمام جزء من التنظيم الرافض لفردية الغنوشي، وسلوكه السياسي الضار، حالة تمرد فوري لم تكن متوقعة بسرعتها، ما كسر شوكة "التنمر الغنوشي" والجماعة الإخوانية في تونس وخارجها.

محاربة الفساد ذلك السلاح، الذي سيكون أقوى أثرا من أي قوة عسكرية – أمنية، ويوازي بقوته الثورة الشعبية لتصحيح تأخر، وكاد أن يذهب بتونس الى

غير ما أراد مطلقي شرارة التغيير عام 2011، وربما يصبح التغيير الجديد هو بداية ثورة الياسمين الحقيقية، ونموذجا سياسيا لمكافحة الفساد والفاسدين.

وكي لا تستمر خدعة الأغلبية، فالنهضة لم تكن أغلبية برلمانية، فقد خسرت كثيرا جدا منذ 2011 بعدما كشفها الشعب التونسي، ولكنها لجأت لنسج تحالف مشبوه، سارع في التغيير الأخير.

النتيجة المباشرة لذلك السلاح السري، غاب كثيرا في ملاحقة الجماعات الإسلاموية، رغم ان سجلها يمتلئ بالفساد، ولذا قد تعيد تونس لذلك السلاح قيمته الحقيقة لكشف مخاطر استخدام الدين في السياسة ولتمرير "مبيقات اجتماعية" تسترت خلف "نقاب".

قرار الرئيس التونسي الجديد باستخدام سلاح محاربة الفساد سيكون نموذجا لبناء الجديد، وسيسقط أكاذيب ملاحقة الإسلاموية السياسية، ورفض وجودها، وأن الشراكة في النظام يجب أن يكون وفقا لاحترام القانون وليس استخدامه وفقا لهوى خاص.

ملاحظة: أن يتهم نتنياهو أمريكا بأنها ستقوم بتسريب أخبار عن خطط إسرائيل ضد إيران للإعلام، تكشف أن الجنون وصل الى حد يستحق عليه أفضل الجوائز..نتنياهو لم يفقد المنصب فحسب بل فقد كل شيء سوى انه كاذب وفاسد!

تنويه خاص: شكله الضغط الأمريكي الأوروبي بوقف المال عن السلطة في رام الله بعد قضية بنات بات يثمر "كلاما"...صاروا مش ملحقين اعتذارات...الدونية لست حلا يا أنتم!

مشاهد فلسطينية تكشف عمق الانفصالية رغم "الإدعائية الثورية"!

كتب حسن عصفور/ ما قبل يوم السبت 21 أغسطس، أصدرت قوى التكوين السياسي الفلسطيني، فصائل ومؤسسات وشخصيات عامة، كمية بيانات وتحذيرات لا ينقصها التهديدات، حول "حرمة المسجد الأقصى"، وأن ذكرى

احراقه التي حدثت وأحدثت "غضبا لم يخف" منذ عام 1969، وكان الأمر وفقا لتلك "العجقة اللغوية"، ان يكون يوما وطنيا بامتياز.

وبعيدا، عن كل إدعائية يمكن أن تصدرها ذات "التكوينات"، فما كان يوم السبت فضيحة سياسية ناطقة، بأن الوحدة أو "التوحد" حول قضية ما، أي كانت قيمتها، وليس حرمة المسجد الأقصى، لم تعد قادرة أن تهز الواقع القائم من "عزلة داخلية"، ونشوء حالة انفصالية لم تعد بين فصيل وآخر، بل تعمقت وكأنه أصبحت حقيقة سياسية – مجتمعية وجغرافية.

يوم السبت 21 أغسطس 2021، يوم يمكن اعتباره يوما لـ "حرق الوحدة السياسية الفلسطينية" الى "أجل غير معلوم"، لتنطلق القاطرة السريعة نحو "التهويدية" على حساب "الوطنية" في الضفة والقدس، فيما تمنح غزة مكانتها الخاصة تحت حصار لن ينته منفردا، مهما خزنت كميات الأسلحة فيها، أو حاولت بين حين وآخر، أن تفتح جبهة مشاكسة عسكرية، تنتهي في اليوم التالي بالبحث عن "تحسين شروط الحصار".

يوم 21 أغسطس 2021، لم تشهد الضفة الغربية والقدس، حراكا شعبيا موحدا ولا متفاعلا، ولم تفتح "جبهة شعبية" ضد العدو المحتل، واستمرت "بيتا" وبلدات جبل صبيح تعزف منفردة فعلها الكفاحي، مع بروز "نتوءات فعل شعبي – عملياتي" بين حين وآخر، وكأنها "جزيرة منعزلة" وسط محيط أصيب بمرض "جذام سياسي".

كانت الذكرى توقعا أن تكسر المشهد الانعزالي، ولو في حده الأدنى، لتكشف أن الأمر لم يكن سوى بيانات أدركت قوات المحتل واقعها، ولذا لم تعش يوما غير عادي، فيما ذهبت قوى قطاع غزة، لتبرز "عزفها المنفرد" في الفعل الكفاحي، وتعمل يوما بعد آخر، على تعزيز نظرية "يا وحدنا" أو "غزة رافعة الفعل"، وصلت ان يعيد بعضهم تعبيرا يمثل انتكاسة في الوعي، باعتبارها "سفينة نوح" الوطنية، تعبير لم يدقق في مخاطره السياسية راهنا، وانه يعمق "الانعزالية" الوطنية أكثر.

غزة، استعرضت قدرتها على المشاكسة، ولكنها عززت مظهر أخطر في التفاعل العام، ولو كان الأمر مرتبطا بقضية وطنية كان عليها ان تعمل على

تطوير "المواجهة الشعبية" في الضفة والقدس، باعتبارها مركز الفعل، وأن قوة غزة دفع لها وليست بديلا عنها، وكل أحداث مسار اليوم مخاطره تستوجب التدقيق الحقيقي فيما هو قادم.

وتكتمل حالة صورة الانعزالية الوطنية تفكيرا وسلوكا، بعيدا عن كل ما يقال كلاما إعلاميا في سلوك مظهري يحق لدولة الكيان ان تعتبره "نصرا مضافا"، دون تدخلها المباشر، في مسيرة رام الله مساء يوم السبت.

كيف يمكن لقوى ومؤسسات تدعي حرصها الكبير على مواجهة المحتلين، والبحث عن تطوير أدوات المواجهة، ان تستبدل حراكا شعبيا تأكيدا لحرمة القدس والأقصى، في ذكرى الحريق، بمسيرة عن اغتيال شخصية فلسطينية، مع كل الإدانة المطلقة لفعل الاغتيال وضرورة محاسبة المجرمين، ولكن كيف لها أن تسقط في فعل الاستبدال، وكان لها أن تعلن تأجيل "فعلتها" ليوم آخر، تقديرا لحرمة يوم خاص في مسار المواجهة مع العدو.

تفاصيل فلسطينية متناثرة حدثت في يوم واحد، رسمت بتجميعها "لوحة انفصالية" بألوان "إدعائية ثورية"...والى حين... سلاما لـ "بقايا الوطن" تحت قذائف جعجعة لن تتوقف!

ملاحظة: يوما بعد يوم تتكشف تفاصيل مذلة عن شروط المنحة القطرية، الصفقة التي حدثت بتوافق "ثلاثي غير فلسطيني"...ولا زال في صندوق العجب عجايب!

تنويه خاص: صار بدها جائزة خاصة لمن يعرف متى آخر مرة عقدت "تنفيذية المنظمة" لقاء كامل الأركان ومش مهم شو حكت...وتتضاعف لو عرف مين أعضاءها؟!

معادلة إسرائيل الجديدة الى حماس..."هدنة مقابل رفاهية"!

كتب حسن عصفور/ بعد أن حققت دولة الكيان ما أرادته من "آلية" صرف المنحة القطرية، وأوقفت نهائيا حقيبة المال الموسادية المباشرة الى حماس، ظهر وزير جيش الاحتلال بيني غانتس يوم الثلاثاء 3 أغسطس 2021، ومن قبالة قطاع غزة ليطلق أول رسالة خاصة الى حركة حماس، "هدنة طويلة الأمد مقابل رفاهية السكان".

غانتس، وبنشوة غريبة، أعاد صياغة المعادلة القديمة "تهدئة مقابل مال" الى "هدنة مقابل رفاهية"، تطويرا من دعم حركة الى دعم "كيانية" ويقول بوضوح، أن الثمن بات واضحا، ولا ضرورة بالبحث عن عناوين أخرى، وليس مقبولا سوى الموافقة، في تحديد لمسار المشهد، مستفيدا بالحد الأقصى من واقع انكسار بعد "حدث مايو الكبير"، وما حققه من قيم سياسية تم تطويقها بسرعة.

المفارقة المثيرة، أن تصريحات غانتس لحماس، و"رشوة الرفاهية مقابل صمت البنادق"، جاءت بعد أن أصرت دولة الكيان أن تكون حكومة الرئيس محمود عباس هي طرف المنحة القطرية، ومن يصدر الأمر الى سلطة النقد للصرف، وأهانت حماس عندما رفضت التعامل مع جسمها الحكومي كـ "موظفين"، واعتبرتهم مستخدمين، كأنهم عاملون بلا حقوق غير راتبهم، قام ذاته بإرسال رسالته الى حماس، متجاهلا كليا السلطة وحكومتها.

الطريف، أنه بعد اتفاقية الإهانة المالية، لم يصدر أي تعليق من طرفي التقاسم الوظيفي في "بقايا وطن"، أو أي تعليق من حماس ردا على "معادلة الرشوة المهينة"، ومرت وكأن الأمر بات واقعا وحقيقة سياسية، لا راد لها.

جوهر التعامل الإسرائيلي في آلية المنحة القطرية والهدنة المطلوبة، هي العمل بكل الجهد المطلوب ليس لإدامة الانقسام القائم فحسب، كونه مستمر برضى طرفيه، ولكن لتطويره بحيث تتعزز قواعده نحو الانفصال تحت شعارات مختلفة، وتغذية البعد السياسي للطرفين في التعامل مع الحقيقة القادمة، ومحاولة تطوير "النزعة الحمساوية" لتحديث الجانب السلطوي لديها، والبدء في اعتبارها "كيان خاص"، دون الذهاب في صراع المسميات.

دولة الكيان، ستعمل في الفترة القادمة على تقديم كل ما يمكنه ترسيخ الانفصالية الكيانية، بكل السبل المتاحة ما دام هناك رغبة سياسية تتنامى داخل حماس، والتي لن يكون مفاجأة سياسية لو اعتبرت قطاع غزة "سلطة مقاومة" على طريق "تحرير باقي فلسطين"، شعار "ثوري جدا" يدغدغ من يعيش على موسيقى "الطنطة السياسية"، ولكنه هدف انفصالي كامل، يجسد هدف إسرائيلي كامل.

تدرك دولة الكيان، وآلتها الأمنية – السياسية والإعلامية، تعطش حماس لـ "إقامة سلطتها الخاصة"، وخاصة بعد أن بدأت حركة إعلامية مكثفة بأن الوقت وقتها لتصبح هي قيادة الحركة الفلسطينية، وذهب بعض كتبتها، وبلا أدنى ارتعاش او خجل سياسي، بوصف الحركة أنها "رأس حربة جماعة الإخوان المسلمين" المسلحة، ما يمثل فصلا كليا عن "الوطنية الفلسطينية"، وهو ما يمكن للكيان أن يعمل بكل الممكن والمتاح لتغذيته والعمل من أجله، وتقديم كل ما يجب تقديمه لإعلان "سلطة حماس النفاثة".

دولة الكيان، ليست لاعبا احتياطيا في المشهد الفلسطيني، بل هي لاعب مركزي تحرك كثير من "أوراقه" وعبر أدوات متعددة، ولذا سيكون هدفها في المرحلة القادمة كيفية العمل على بناء "سلطة حماس المقاومة"، وتغذية الارتعاش السياسي لحكومة الرئيس عباس وبقايا سلطتها، التي تتقلص يوما بعد آخر، وخالية من فعل التأثير المباشر.

بالتأكيد، سيحاول كل من طرفي إدارة "الهدف الإسرائيلي" في ديمومة الانفصال"، بل وتطويره، بتغطية سلوكهما تحت شعارات "ثورية جدا"، أحدهما (حماس) بستار "المقاومة" التي ستبقى تهديدا ما لم تحدث "هبة غضب شعبية" في قطاع غزة رفضا لـ "حكم المرشد"، فعندها تذهب الى الحرب لكسر شوكة هبة رفضها شعبيا، فيما ستبقى سلطة رام الله على استخدام "القرار المستقل" و"التمثيل الشرعي" بسذاجة كاملة، وهي تفقد يوميا كثيرا من حقيقة ما تقول، ليس خارجيا فحسب، عندما يذهب هنية للتصرف كرئيس مواز، بل داخليا، حيث الضفة الغربية تعيش حالة ململة قد تنتقل في كل لحظة الى هبة أكثر اتساعا، وتعيش فتح حالة قلق وانتظار لمستقبل ما بعد عباس، فالمجهول والتيه هو ما تمر به، بعد أن تم تدمير القانون الأساسي والمؤسسة التشريعية، ولا يوجد قانون ينظم

انتقال السلطة دون "حرب داخلية"، ستقف ورائها دولة الكيان، وقد تدخل حماس طرفا بها.

ودون الخضوع لثرثرة البعض عن النظرة الاستسلامية فيما يلخص الواقع، فالقوى كافة، دون فتح وحماس، لا زالت عاجزة أن تتفق فيما بينها على غير رغبة طرفي البلاء الوطني، بل أن بعضها تدور في فلك هذا أو ذاك حماية للبقاء الذاتي!

ملامح القادم تتلخص في "ديمومة الانفصال عبر "سلطة حماس المقاومة"...وسلطة الضفة المرتعشة انتظارا لمجهول سياسي جديد أمام الشعب الفلسطيني الى حين...!

ملاحظة: انقلاب قائد الإخوان المسلمين في تونس على مواقفه من التغيير الثوري للرئيس سعيد، من دعوة لإسقاطه بالمظاهرة الى التعايش معه باعتبارها "إصلاح"...نفاق الجماعة الإخوانية بلا حدود...ولا تعريف في المعرف أبدا!

تنويه خاص: مفارقة غريبة أن يفتح أحد كتاب حماس نيرانه ضد إيران في توقيت حرب أمريكا – بريطانيا ودولة الكيان ضدها...معقول بدأت حماس بالتفكير بـ "فكفكة" علاقاتها معها تمهيدا لـ "ثمن أهم...كل شيء ممكن ما دامت صمتت على ما قيل!

معادلة إسرائيل مع حكومتي عباس و حماس: خدمة مقابل خدمة!

كتب حسن عصفور/ ليس مجهولا لكل فلسطيني وغير فلسطيني، ان زمن نتنياهو منذ عام 2009 وحتى 2021، كان الأكثر "سوادا سياسيا" بالنسبة لحكم الرئيس محمود عباس، ليس لجهة تنامي المشروع التهويدي – الاستيطاني واضعاف المشروع الوطني فحسب، بل لجهة التعامل معه وكأنه هامشي، غير ذي صلة بأي أثر على مسار الأحداث.

ودون العودة لمراحل ذلك العهد فأفضل تلخيص كان وصف الإعلام العبري، بأنه "زمن اضعاف عباس وتقوية حكم حماس"، وصف دقيق الى حد كبير، لكنه

تجاهل أن الأمر لم يكن فقط متعلقا بالفاسد السياسي نتنياهو، بل الأساسي هو أن سلطة الرئيس عباس استسلمت بشكل غريب لذلك، رغم انها كانت تمتلك (ولا زالت) "أوراق قوة" كان لها ان تنهي "زمن بيبي" مبكرا، خاصة بعد عام 2012، سنة إعلان دولة فلسطين، الحدث التاريخي الذي لا زال قابعا في "أرشيف الرئاسة الفلسطينية".

ومع فشل الليكود ورئيسه نتنياهو، في تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة، وقدوم ما يعرف بـ "حكومة التغيير" بقيادة "الثنائي بينيت – لابيد"، توهم قاطني "مقر المقاطعة" في رام الله، ان "التغيير قادم" وزمن تهميش "الحكم العباسي" انتهى، والمستقبل أفضل، مع استقبالهم مكالمات بعض وزراء من الحكومة الجديدة.

ولم يمر وقت حتى أعلن "الثنائي" بينيت – لابيد، ان لا اتصالات سياسية مع الرئيس عباس، وذهب لابيد الى ما هو أبعد بأنه لا دولة فلسطينية في زمن هذه الحكومة، وأن الاتصالات السياسية والحل ينتظر وصول "قيادة ديمقراطية" تحكم الشعب الفلسطيني.

مقابلها، تعمل حكومة "الثنائي" على تغذية حكم حماس بالممكن للبقاء، عبر المال القطري، بعد أن أحدثت نظاما مختلف جذريا عما كان في عهد نتنياهو، بحيث تصل وفق "شروط" تكسر "عنجهية حماس"، ولكنها تصفع حكم الرئيس عباس، رغم الادعاء بأنها تريده مشرفا وقناة، ولكن "الشروط الأمريكية" قطعت الطريق على "الفائدة العباسية" سياسيا وماليا من "المنحة القطرية، ورحلتها الى "الأمم المتحدة وصندوق الغذاء العالمي".

ولأول مرة منذ زمن، سارعت الخارجية الأمريكية بالترحيب بتلك "المساعدات الإنسانية" وفق تصريح برايس المتحدث الرسمي باسم خارجية واشنطن، ما يشير الى أن "المفاوضات السرية" كانت بعلم الإدارة الأمريكية ومشاركتها.

أن يعلن لابيد لا اتصالات سياسية مع عباس وأن العلاقة فقط تقتصر على التنسيق الأمني، وأن لا دولة في زمن "حكومتهم"، في وقت انجاز اتفاق تغذية حكم حماس المالي، فتلك رسالة واضحة، انه لا يوجد أي مكان لـ شراكة سياسية" لطرف فلسطيني، وأن دولة الكيان تتعامل مع طرفي الحكم في بقايا الوطن (عباس وحماس)، بأنهما يؤديان "خدمة وظيفية" لإسرائيل.

فحسب لابيد وحكومته، دور الحكم في الضفة خدمة إسرائيل عبر مهمة "التنسيق الأمني"، وذلك سر الحفاظ عليها، دون أي بعد سياسي أو مستقبل سياسي، فيما تقدم الأموال لحركة حماس، من أجل خدمتها الوظيفية في توفير "الهدوء مقابل الغذاء"، واستمرار حرصها على الحالة الانقسامية في قطاع غزة.

المشهد، لم يعد يحتاج بحثا عن السؤال، هل بالإمكان تغيير جذري في المشهد القائم، وأن تفرض الحالة الفلسطينية من طرفيها، واقعا جديدا، بل هل يريد الرئيس عباس وقيادة حماس ذلك، فمن مسار الأحداث بعد "حرب مايو"، التي خسرت كل مالها، وأنتجت مآسي سياسية مضافة لما كان، لا يوجد أي مؤشر أنهما يبحثان كسر معادلة الخدمة الوظيفية القائمة.

هل ننتظر رد فعل فلسطيني يطيح بمسار دولة الكيان المفروض قائما، لا ملامح بعد، وعلى العكس، تعمل سلطة الرئيس عباس على "التكيف معها" عبر محاولات تعديل حكومة، لتعزيز الخدمة الوظيفية، فيما حماس تعمل أن تستمر قناة المال كي تستمر في وظيفتها...

والى حين بروز فلسطيني جديد، سيبقى السواد السياسي هو سيد المكان في بقايا الوطن.

ملاحظة: مؤشرات الحالة الوبائية في قطاع غزة لا تسر أبدا..كلها تقول أن المصيبة قادمة ودون حرب على الاستهتار فالنتائج ستكون كارثية...بدها "هبة غضب" حقيقية ضد الاستهبال السائد..دونها حضروا مزيدا من بيانات اللطم!

تنويه خاص: فتح "م7" غرقانه في ترتيبات "حكومة المقاطعة الجديدة"...الحرب دايرة بين مراكز القوى مش بس عشان "الوزراء"، بل، وهو الأهم، على مسؤولي الأجهزة الأمنية، لأنهم "السلاح السري" لمن سيكون "الموظف الأول" بعد عباس!

معادلة نتنياهو لحل الصراع: الاحتلال الدائم بديلا للسلام الدائم!

كتب حسن عصفور/ حسنا فعل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي لا يستطيع أن يرى نفسه خارج السلطة، عندما سارع بنشر بعضا من "أسرار" دارت بينه ووزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون كيري وممثل الرئيس بايدن الحالي للمناخ، عندما كتب على صفحته الخاصة في موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، قائلا: "في عام 2013، دعاني كيري في زيارة سرية إلى أفغانستان لأرى، كيف أنشأت الولايات المتحدة قوة عسكرية محلية يمكنها مواجهة الإرهاب بمفردها"، وشدد نتنياهو، "رفضت حل كيري على الطريقة الأفغانية للفلسطينيين، لأننا سنحصل على نفس النتيجة مثل أفغانستان إذا انسحبنا من الضفة الغربية"، و"لن يؤسس الفلسطينيون سنغافورة، وسيقيمون دولة إرهابية".

معلوم لكل الساسة الذين التقوا بنتنياهو، ان "الكذب السياسي" أحد عناصر مكونات شخصيته، وأحد أسلحة البقاء الذاتي، ولكن لن يذهب الى الحد الفاجر بالكذب على شخصية أمريكية هي جزء من الإدارة الحالية، يمكنه أن يردع تلك الأقوال لو لم تكن قد حدثت فعلا، فأمريكا تختزن من "النذالة السياسية" ضد الشعب الفلسطيني، وقضيته الوطنية ما هو أكثر من المخزون الصهيوني، وهي قبل الإرهابيين في دولة الكيان، من كان مسؤولا عن تدمير أول قواعد "حل سياسي مقبول" تم توقيعه بين منظمة التحرير ودولة الكيان عام 1993، المعروف باتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو).

ما كتبه نتنياهو، ليس جديدا من حيث الجوهر، فهو من قاد الحرب العلنية داخل إسرائيل ضد اتفاق أوسلو، ووجد دعما لا محدودا من أمريكا وبعض أطراف إقليمية وفلسطينية، أو ما يعرف بـ "تحالف الشر السياسي" في حينه، وهو من رفض أول محاولة توافقية لتنفيذ بعض من مراحل إعادة الانتشار في تفاهم "واي ريفر" 1998.

وخلال فترة حكمه الأطول في منصب رئيس حكومة منذ 2009 وحتى 2021، عمل على وضع كل "الجدر والسدود" لمنع قيام "حل سياسي ما"، بل أنه رسم لوحة خاصة تقوم عمليا على تحويل الشعب الفلسطيني في الضفة والقدس الى

"محميات" أقل حقوقا سياسيا من "المحميات البريطانية" القديمة، يبحث عن إدامة الاحتلال بكل ما هو غطاء صهيوني توسعي.

اعلان نتنياهو الأخير، برفضه "الحل على الطريقة الأفغانية"، الذي عرضه جون كيري، ليس سوى كشف أن السلام لا مكان له في التفكير الرسمي الإسرائيلي، ولن يكون "خيارا ذاتيا" أبدا، أي كان شكله، حتى في صيغة "حكم ذاتي" على الطريقة البيغينية" حكم للناس تحت الوصاية الإسرائيلية، لأنهم يدركون أن ذلك في نهاية الأمر لن يستقيم مع شعب كشعب فلسطين، مع حاضر الانقسام القائم بصفته الأكثر خدمة للمشروع التهويدي، ولا يوجد ما يجبرهم على تغيير السائد، بعد "وقف عصر" الهبات الكفاحية الشاملة، أو المواجهات العسكرية الشاملة.

ما قاله نتنياهو، رسالة سياسية قاطعة للرئيس محمود عباس وفريقه، ولحكم حماس في غزة، ان الراهن القائم هو الهدف الأساسي المطلوب استمراره كي لا يكون هناك "حلا سياسيا" بل "تبعية سياسية"، وأن كلاهما رغم كل ما يثار من "ضجيج اللغة" حرس عملي للمشروع المعادي للقضية الوطنية.

وبالتأكيد فأقواله، أبلغ رسالة سياسية للغالبية الرسمية العربية، التي لهثت نحو "تطبيع إباحي" في العلاقات مع دولة العدو القومي، تطبيع من أجل تطبيع مصالح، وبحثا عن "تحالف ما" ضد عدو آخر، وحاول بعضهم أن يبيع "الوهم السياسي" من وراء فعلتهم بأنها لخدمة السلام والقضية الفلسطينية.

حديث نتنياهو أعاد صياغة المعادلة بعد اغتيال رابين عام 1995، أن الحل الإسرائيلي للصراع يقوم على مبدأ "الاحتلال الدائم بديلا للسلام دائم"، في ظل الانقسام وغياب القوة الشعبية الفلسطينية الكاسرة لذلك!

ملاحظة: لغز الخروج الأمريكي المذل من أفغانستان سيبقى مجهولا لحين... مشاهد المسرح تكشف أنها "مناورة متفق عليها من ألفها الى يائها"...أن تقبل أمريكا "العظمى" إهانة تاريخية بالتأكيد ليس ضعفا عسكريا فحسب...ثمن الإهانة قادم ولكن كيف وأين...لننتظر!

تنويه خاص: قبل فوات الآوان...الى بعض "عقلاء حماس"، حاذروا متطرفيكم فاقدي الهوية الوطنية والفكرية..الرقص على الموسيقى الطالبانية جرم سياسي..ولكن العداء "الجيني" لقوات الأمن الفلسطيني هو "أم الجرائم"!

هل تدفع غزة ثمنا جديدا لعلاقة فصائل مع إيران؟!

كتب حسن عصفور/ لم يكن اهتمام إيران، سلطة وإعلام، بحضور حماس والجهاد والجبهة الشعبية (لم تهتم كثيرا بالقيادة العامة)، خيارا نحو فلسطين كما تحاول التعبير، بل جاء كحالة استخدامية للتطورات الأخيرة بينها وأمريكا ودولة الكيان، ليس ما يتعلق بما يعرف بـ "حرب السفن" في بحر عمان والخليج العربي فقط، بل وأيضا كجزء من المناورات المكثفة جدا فيما يتعلق بمفاوضات النووي الإيراني.

السلطات الإيرانية، تعلم القيمة الوجدانية للقضية الفلسطينية عند شعوب الأمة العربية وغالبية قوى التحرر العالمية، ولذا تعتقد أن تلك أقصر السبل لتمرير كثيرا من سياساتها عبر الغطاء الفلسطيني، رغم انها موضوعيا تلعب دورا تدميرا في الوحدة الفلسطينية، والكيان القائم، بل أنها مارست كل أبعاد التقسيم من خلال احتفاليتها الأخيرة.

"الأهداف الإيرانية" من العلاقة مع فصائل فلسطينية محددة، رسالة قاطعة أن جوهر تفكيرها ليس القضية الوطنية ولا المواجهة الشاملة مع دولة العدو، بل عملية استخدام سياسي في "صراعها الخاص" دفاعا عن تحسين مواقعها، وكذلك مصالحها في المنطقة، كما تستخدم الحوثيين والقوى الشيعية في العراق وحزب الله في لبنان، رغم أن الفصائل الفلسطينية ليست بذات الطائفة، لكن إيران لا تملك خيارا غير ذلك.

من حيث المبدأ، من حق الفصائل فتح قنوات وعلاقات مع الدول والأطراف فيما يخدم جوهر الصراع مع العدو القومي، دون أن يكون هناك استخدام تأثيري

ضار في البعدين الداخلي الوطني والعلاقات الإقليمية والدولية، وهو ما يمكن أن يمثل ضررا مباشرا للقضية الفلسطينية عامة ولقطاع غزة خاصة.

لعل الخطيئة السريعة التي وقعت فيها الفصائل التي حضرت حفلة "التنصيب"، أنها أعلنت عن ذاتها كجزء من "محور" مع إيران، وتلك مسألة لن تمر مرورا عابرا في المحيط، ورغم جاذبية تعبير "محور المقاومة"، لكنه لن يكون جاذبا للخير السياسي في فلسطين، ودون بحث حقيقة التعبير وواقعيته فما كان ليس عملا صائبا ابدا، خاصة في ظل التطورات الأخيرة.

ولولا وجود حماس في ذلك المشهد، لاعتبرت مشاركة الفصائل الأخرى، تعبيرا عن حالة خاصة، ولكن مشاركة حماس الحفل والإعلان أنها جزء من محور إيراني، يختلف عن غيرها، ليس بحكم بعدها التنظيمي وحضورها الشعبي، فهي منذ زمن لها تلك العلاقة، ولكن كونها سلطة حاكمة في قطاع غزة، فذلك "اصطفاف" مختلف، ليس بصفتها فصيل بل كونها سلطة، وكأنها تعلن أن قطاع غزة في خدمة المخطط الإيراني.

ومن هنا، قد نشهد عملية تعطيل مبرمجة ومنظمة نحو تقديم الدعم لقطاع غزة، ماليا واقتصاديا، وكل ما يتعلق بعملية فك الحصار والإعمار، وما حدث في الأيام الأخيرة سواء ما يتصل بالمنحة القطرية أو ادخال المواد الى القطاع، وتأجيل سفر وفد رجال الأعمال من غزة الى مصر، بعضا من مؤشرات عما سيكون.

موقف حماس مع إيران، سيكون له ثمن مباشر في قطاع غزة، ولن تكون الأيام القادمة "مشرقة" لأهله، وربما سيكون العقاب لذلك الإعلان أكثر قساوة وإيلاما مما كان قبل معركة مايو الأخيرة، التي فقدت تقريبا كثيرا من مكاسبها، بل جزء منها أصبح ضررا وطنيا أكثر.

تستطيع حماس أن تبرر كثيرا إعلانها بأنها جزء من محور مع إيران، وقد ترضي بعض الشعب الفلسطيني، ولكن الواقع لن يقف كثيرا عند تبرير ذاتي، وخاصة من الدول العربية المتصادمة سياسيا مع إيران، ولا يجب اعتبار الأحكام السعودية على معتقلي حماس "قضاء وقدر" بل "قضاء وسياسية"، وهي رسالة أولية لا أكثر.

حماس دون غيرها، عليها أن تعيد توضيح ذاتها سياسيا، وأن تحدد خياراتها، وأنها لن تكون جزء من محور يمس الأمن القومي العربي، ولن تسمح استخدامها، وكل ما كان يرتبط فقط بالصراع مع عدونا القومي في دولة الكيان، دون ذلك حماس عروبية الانتماء، ولن تكون فارسية الهوى أبدا.

توضيح علاقة حماس بإيران ليس اعتذارا بل ضرورة سياسية، لو أريد ألا تدفع القضية الوطنية عامة وقطاع غزة خاصة ثمنا فوق الثمن المدفوع، وكل هروب من ذلك يساوي كارثة مضافة!

ملاحظة: لبعض طبالي "الزفة السياسية" المهللين بحضور مدير المخابرات الأمريكية، تذكروا أن أزمتكم أعمق من حلها عبر من لا يعمل سوى لإغراق بقايا الكيانية الفلسطينية والرسمية التمثيلية...متنوس قول الأجداد..ما بيجي منهم ما يفرح القلب!

تنويه خاص: تمرير قضية تفجير منتجع سياسي، والاكتفاء ببعض كلمات من هذا الطرف وذاك، وسط استخفاف حمساوي كامل مؤشر مش مبشر...دون غضب حقيقي فالظلامية قادمة ولا عزاء للمرتعشين!

هل يغضب الرئيس عباس من إهانات إسرائيل له والسلطة...ومتى؟!

كتب حسن عصفور/ في يوم 28 يوليو 2021 منح الرئيس محمود عباس و"خليته المصغرة"، وزيرة الصحة مي الكيلة بلقاء وفد وزاري من دولة الكيان في القدس الغربية في فندق مقام على أرض المالحة التي دمرتها قوات الاغتصاب عام 1948، لقاء كسر ثابتا وطنيا ودوليا بعدم الاعتراف بالإجراءات الإسرائيلية فيها، ولا زال قرار الأمم المتحدة حول وضع القدس الخاص قائما كما ورد في قرار الأمم المتحدة 181 عام 1947، وتأكيد ذلك في قرار مجلس 252 عام 1962، وما تلاه في قرار 267 عام 1969 بعد الاحتلال عام 1967.

ويبدو أن "خلية الرئيس عباس المصغرة" قدمت له تلك الخطوة كمفتاح ذهبي للوصول الى "علاقة حارة" مع رأسي حكومة "التغيير" في الكيان بينيت ولابيد، ولكن الرد من كلاها، ليس تجاهل لقيمة الخنوع في خطوة "لقاء المالحة"، بل فيما قاله كلاهما بعد ذلك، انهما لن يجريا أي اتصال سياسي مع الرئيس عباس، ولن يهاتفاه.

ومرت الإهانة السياسية التي مست نظام السلطة بكل أركانها، دون "همسة عتاب"، وتواصلت حركة "التبادل العناقي" من قبل مقر الرئيس وخليته مع "حكومة الثنائي" دون تأثر بالإهانة السياسية، وبالتأكيد لم ينقصهم تبريرا لبقاء "قلوبهم قبل أيديهم مفتوحة" لهم.

وعشية وصول مدير المخابرات المركزية الأمريكية الى تل أبيب ورام الله، أعلنت حكومة "الثنائي" بأنها "سمحت" ببناء 1000 وحدة سكنية فلسطينية في المنطقة ج (60%) من مساحة الضفة، مقابل 2200 وحدة استيطانية، ويبدو أن الرقم أربك الأمريكان فخفضوه الى 1000، رقم مواز للبناء الفلسطيني، وبعد مرور ساعات ولعدم "التشويش" على لقاء بيرنز مع الرئيس عباس وجهازه الأمني، صدر بيان من مقره يرفض تلك الخطوة، بيان يعلن أن من كتبه تجاهل ليس مخالفة الاستيطان، بل استمرار مصادرة الأراضي الفلسطينية في منطقة ج، والذي انتهى موضوعيا تقسيم الضفة الى 3 مناطق عام 2000، وأصبحت رسميا أرض دولة فلسطين وفق قرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012، أكدته المحكمة الجنائية في قرارها عام 2021، ثم تقرير أمريكي لمنظمة "هيومن رايتس ووتس".

ولأن الصمت على الاهانات السياسية لا ينتج سوى إهانات أكثر من طغمة سياسية حاكمة في تل أبيب، أعلنت قناة عبرية (12)، ان راس حكومة "التغيير" نفتالي بينيت رفض طلبا من وزير الجيش غانتس للقيام بالاتصال بالرئيس عباس وترتيب لقاء بينهما، لكن "الغر السياسي" رفض ذلك، تأكيدا لموقفه الأساس بعدم اعتبار وجود "شريك سياسي" لإسرائيل، يمكن التواصل معه، والأكثر سخرية أن يعتبر شريك بينيت الوزير لابيد أن السلطة ليست نظام ديمقراطي، ولذا لا اتصال معها حتى ولادة "البديل الديمقراطي".

المأساة الكبرى، ليس ما قاله "الثنائي الإرهابي"، اللذان يقودان حكومة جرائم حرب، وتجاهلهم وجود نظام سياسي فلسطيني، ولا اتصال معه حتى تصنع هي "كيانا ديمقراطيا" بمقاسها، كما فعل جورج بوش الابن عام 2002 في خطته الشهيرة للخلاص من الخالد المؤسس ياسر عرفات، بل في صمت غريب على ما حدث وما يقال، وكأن الأمر مقبول لا يشكل أي حالة إزعاج لمكانة الرئيس عباس ونظامه القائم.

كيف يمكن بعد تلك "الاهانات السياسية" أن يروا في مقر المقاطعة لهم الحق في اعتبار ذاتهم ممثل رسمي للشعب الفلسطيني، في ظل صمت مطلق وخنوع أمام إهانات سياسية، وسحب اعتراف بهم كسلطة قائمة، وكأنها أداة تقدم خدمة أمنية مقابل امتيازات وأموال.

من العجب أن يثور الرئيس عباس وكل فريقه الخاص على أي موقف فلسطيني يمس "مكانته"، بل ويصفه بأنها متساوق مع موقف الأعداء ويعمل على صناعة "بديل"، وقد يكون في ذلك بعضا من حقيقة، ولكن، أليس صمتهم على حكومة الكيان وعدم "الهمس عتابا" بعد سحب الاعتراف بها كسلطة سياسية واعتبارها سلطة خدمات لها وظائف محددة مقابل راتب شهري وخدمات خاصة، كيف يمكن لأي فلسطيني أن يصدق حقيقة ان "التمثيل الرسمي" لا زال في أيدي أمينة، وهو يراها ليست مرتعشة فحسب أمام سلطات الاحتلال، بل لا تجرؤ النطق بكلمة ملامة على جملة ما أصابها، بل واعتبارها غير ذي صلة.

نعلم أن هنا "أوراق قوة هائلة" يمتلكها الرئيس عباس للرد على دولة الكيان حكومة وأجهزة، يمكنها أن تربك كل المشهد القائم، بقرارين لا ثالث لهما، سحب الاعتراف بإسرائيل واعتبارها دولة غزو وعدوان، ومعه قرار اعتبار دولة فلسطين قائمة في كل الأراضي المحتلة وفقا للقرار الأمم المتحدة، وهي دولة تحت الاحتلال.

قرارين سيضعان دولة العدو القومي، أمام ورطة سياسية كبرى، إما أن تقوم بعملية إعادة احتلال وشن حملة اعتقالات لكل مكونات السلطة بما فيها رئيسها، وتتحمل تبعية ذلك، أو أن تسارع الرباعيات القائمة للبحث عن حل ما لإنقاذ دولة الكيان من ورطتها، وفي طريق إنقاذ بقايا السلطة.

القرار بيد الرئيس عباس...هل تريد أن تكون فلسطينيا ترفض الإهانة المتلاحقة، أم رئيسا يتعايش معها الى حين إيجاد بديله إسرائيليا...ولكل منهما طريق... الأول تكون زعيما لشعب وقضية والثاني سلاما لكل ما كنت يوما... خيار جنة الشعب أم نار العدو، ولا منطقة أعراف بينهما!

ملاحظة: ما أصدرته دولة الكيان من "بعض" خطوات تنفيسية لأهل قطاع غزة، يفرض أن يعاد النظر كليا في شكل "المعادلة"...هيك فيها مذلة وطنية بكل صراحة وبعيدا عن "الشعارات الكبيرة".

تنويه خاص: مرت ذكرى رحيل أحد أنبل الشيوعيين الفلسطينيين ومن رموزهم الصلبة مواقفا ومواجهة...سليمان النجاب (أبو فراس) ...لم يكن لائقا أبدا من بقايا تنفيذية مجلس المقاطعة تجاهل ذكراه، وهو أحد اعضائها منذ عام 1987 حتى رحيله... أسمه عيب وتفاهة!

ياسر عرفات ...ومحاولة البعض تسميم يوم "الوفاء الوطني"!

كتب حسن عصفور/ ضمن سياق "الوفاء السياسي – الإنساني"، كان يجب أن يكون 4 أغسطس مظهرا من مظاهر التوحد الوطني، تجسيدا لذكرى ميلاد قائد الثورة الفلسطينية المعاصرة وزعيمها الخالد، مؤسس الكيانية الأولى فوق أرض فلسطين، والذي غادر متحديا دولة العدو، مقاتلا الى لحظة النهاية الحياتية...ياسر عرفات.

ولكن، يبدو أن البعض المصاب بـ "عقدة مزمنة" اسمها ياسر عرفات يعتقد أن الأمر غير ذلك، فعشية ذكرى يوم "الوفاء الوطني"، أصر على تسميمها بقرارات "غبية"، كشفت صبيانية سياسية عكست ما في "العقل الباطني" نزعة انتقامية من مكانة الخالد، التي تتعمق رغم الغياب.

عشية يوم "الوفاء الوطني"، أصر من لا يستطيع مغادرة "مربع الحقد السياسي"، تشويه المناسبة باستخدام مؤسسة ياسر عرفات، قرارات لفرض أسماء خارج

الصلة مع الخالد في معركة البقاء الوطني ورفض تهويد القدس التي انطلقت من كمب ديفيد 2000 حتى مغادرة الخالد شهيدا وليس طريدا كما اختار، وكأنها فعل لإزالة "آثار تلك المواجهة الأطول مع دولة الكيان وقواتها الاحتلالية".

محاولة فرض شخصيات كمقدمة لتحويل المؤسسة من فعل يحافظ روح المؤسس الى نمطية بليدة، تتماثل مع المشهد العام، خالية من "دسم الثورة"، والذي كرس المؤسس حياته لها، فرفض عدد كبير من أعضاء مجلس الأمناء "قرارا بيروقراطيا خال من الانتماء العرفاتي"، لتغيير تشكيلة المجلس وفقا لاستبدال منهج الإخلاص لروح الخالد الى الإخلاص لصاحب "ميزانية المؤسسة"، وكانت استقالة عمرو موسى امين عام الجامعة العربية السابق، ونبيل فهمي وزير خارجية مصر، وغيرهم من شخصيات أردنية وفلسطينية، صفعة لمن أراد استبدال نص بنص، وتحويل مسار المؤسسة وفقا لهوى الحاكم بأمره.

وكي لا يبدو الأمر "نصرا" لصاحب الأمر غير الذكي، فياسر عرفات ليس فردا، وحضوره الطاغ ليس لوجود "مؤسسة" تحمل اسمه، فهو لم يغادر يوما ذاكرة الشعب الوطنية، ولا حاضرها السياسي بعد الغياب منذ فعل الاغتيال 11 نوفمبر 2004.

ياسر عرفات، زعيم وقائد ومؤسس وليس رئيس صدفة، ولم يستخدم منصبه لتصفية حسابات مع بني جلدته، بديلا عن تصفية ارث احتلالي، خالد كان وسيبقى لأنه رفض أن يصبح "أسيرا وطريدا" فاختار أن يكون شهيدا، وهو من كان يستطيع أن يبقى لو كانت المناصب السلطوية هي خياره.

ياسر عرفات بذاته حراك متواصل ينتج كل أشكال الفعل، وليس بحاجة لمن يتحكم بمسيرته عبر قرار إداري – مالي، لا يحتاج الأمر انتظارا لمرسوم ما كي تتفاعل حركة الإحياء للشهيد المؤسس، واسمه ملك عام لمن اختاروا مساره الكفاحي وليس غير ذلك.

وكي لا يشعر أصحاب قرار تصفية مؤسسة ياسر عرفات بـ "نشوة فرح"، مما أصابها، يجب التفكير في خلق ما يخيب ظنهم عبر حالة إبداعية لحمل مشعل استمرارية روح الخالد المؤسس ياسر عرفات، فعل يحافظ على توافق الاسم بالمسمى، وهناك من الأشكال كثيرا، التي يمكنها ان تكون.

في يوم "الوفاء الوطني" ميلاد الخالد ياسر عرفات له ولكل قادة الثورة والشعب الذين ذهبوا رافعين راية قضيتهم عاليا سلاما...وخلود الخالد لن يكون عبر نص خال من روحه التي أصابت كارهيه بهلع ولا تزال تطاردهم حيث هم قابعون!

ملاحظة: عندما يفكر "السياسي" بعقلية "الثأر القبلي" عليه ان يغادر مكانه فورا...فخطره يصبح مضاعفا...ضعفا أمام ثقافة محصورة أو غطرسة بحجم من يتحصن بهم...!

تنويه خاص: لا تزال حركة العداء لشركة بن وجيري من قبل غلاة الصهاينة متواصلة...ولايات أمريكية تهدد الشركة ما لم تعترف بتهويد أرض فلسطينية عبر بوابة الاستيطان...الا تستحق هذه الشركة طرفة عين من الجامعة العربية ودولها...!